

المعاهدة الأردنية البريطانية ١٩٢٨م، وأثرها في التطور السياسي في إمارة شرقي الأردن

د. رائد أحمد هياجنه*
د. ثابت غازي العمري**

* باحث رئيس/ محاضر متفرغ/ قسم التاريخ/ جامعة اليرموك/ إربد/ الأردن.
** باحث مشارك/ محاضر متفرغ/ قسم التاريخ/ جامعة اليرموك/ إربد/ الأردن.

ملخص:

يتناول هذا البحث المعاهدة الأردنية البريطانية التي وُقعت في القدس بين رئيس المجلس التنفيذي (رئيس الحكومة) لإمارة شرقي الأردن ممثلاً عن الأمير عبدالله بن الحسين، والمندوب السامي البريطاني في فلسطين ممثلاً عن الحكومة البريطانية، وذلك في ٢٠ شباط ١٩٢٨م.

ويهدف البحث وبشكل رئيس إلى دراسة أهمية هذه المعاهدة وتحليلها وبيان أثرها في التطور السياسي في إمارة شرقي الأردن، ونتائجها التي تمثلت في ظهور مؤسسات الدولة المختلفة التشريعية منها والتنفيذية، وقد تم ذلك من خلال تناول المعاهدة في ثلاثة أطر رئيسية.

ففي الإطار الأول، وهو إطار تاريخي نوقشت الظروف التاريخية التي أدت إلى توقيع الاتفاقية في ٢٠ شباط ١٩٢٨م، وتضمن ذلك تناول أسباب التردد البريطاني في البداية في توقيع هذه المعاهدة، والأسباب التي أدت بهم إلى الاقتناع بضرورة توقيعها، وضمن الإطار نفسه نوقشت بنود هذه المعاهدة والعناصر السلبية والإيجابية التي تضمنتها هذه البنود على الدولة.

وفي الإطار الثاني، وهو إطار تحليلي، فقد نوقش أثر هذه المعاهدة في التطور السياسي لإمارة شرقي الأردن، وفي حصولها على جزء من استقلالها، وبخاصة أن أثارها السياسية استمرت طيلة عهد الإمارة أي حتى عام ١٩٤٦م، وذلك من خلال الحديث عن المؤسسات التي أدى توقيع المعاهدة إلى وجودها، والتي بدأت من الإعلان عن القانون الأساسي، ثم انتخاب المجلس التشريعي الأول.

وفي الإطار الأخير، ونتيجة للمعارضة التي شهدتها البلاد ضد هذه المعاهدة، فقد عدلت مرّات عديدة، فتم الحديث عن أهم التعديلات التي شهدتها هذه الاتفاقية خلال عهد إمارة شرقي الأردن، وأثرها في التطور السياسي.

ومن أهم الاستنتاجات التي توصل إليها البحث هو أن هذه المعاهدة قد مثلت - وبشكل كبير - إحدى أهم مراحل الاستقلال للدولة الأردنية الذي حققته الدولة عام ١٩٤٦م، وذلك بالنظر إلى الأثر الذي تركته، والذي تمثل في بداية سيطرة الدولة على أهم مؤسسات الحكم، بعد أن كانت في يد الدولة المنتدبة، رغم أن هذه السيطرة كانت مشروطة إلى حد كبير.

Abstract:

This study investigates the Anglo- Jordan Treaty signed on the 20th of February 1928 in Jerusalem between the chairman of the executive council (prime minister) of Emirate of Transjordan on behalf of prince Abdullah bin Al- Hussein and the British High Commissioner of Palestine on behalf of the British government.

*This study aims mainly to study and analyze the importance of this Treaty and its impact on the political evolution in the Emirate of Transjordan, and results of which were represented in the emergence of various institutions of the state; legislative and executive. **The Treaty is investigated from three dimensions:***

***Firstly**, the historical dimension. The study focuses on the historical circumstances which led to the signing of the treaty on the 20th of February 1927. This part discusses both the reasons behind Britain's early hesitance and the reasons behind its approval to sign this treaty. This part also discusses the terms of the treaty and its positive and negative elements.*

***Secondly**, the analytical dimension. The study focuses on the effect this treaty had on the political evolution of the Emirate of Transjordan till the end of the Emirate in 1946. In this regard, the study highlights the establishing of institutions as a result of this treaty starting from the announcement of basic law and the election of the first legislative council.*

***Lastly**, the amendments this treaty had witnessed during the era of Transjordan. This treaty had been amended several times since then as a response to public opposition.*

One of the main conclusions of the research is that this treaty has represented one of the most important stages of the independence of the state of Jordan which was achieved in 1946, in view of the beginning of the state control over the most important institutions of governance, after they had been controlled by the Mandatory State , although this control was conditioned to a large extent.

مقدمة:

لقد ظهرت الدولة الأردنية بمعالمها الأولية الجغرافية والسياسية إبان مجيء الأمير عبدالله بن الحسين إلى شرقي الأردن قادماً من الحجاز في بدايات عشرينيات القرن العشرين، وتمكنه من تأسيس إمارة عربية في الجزء الجنوبي من سوريا الطبيعية بعد أن مزقها الاستعماران البريطاني والفرنسي، وظل الأمير عبدالله يعمل على تطوير الإمارة الأردنية وتمتين قواعدها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وشُكّل أول مجلس للمشاورين (مجلس الوزراء) في نيسان ١٩٢١م، وعلى الرغم من حصول الإمارة على اعتراف غير رسمي من قبل بريطانيا بوجود هذه الحكومة كحكومة مستقلة في شرقي الأردن عام ١٩٢٣م، فلم تحظ بالاعتراف الرسمي إلا عام ١٩٢٨م عندما عقدت معاهدة مع بريطانيا كانت تمثل نقلة نوعية في تاريخ تطور الدولة الأردنية، فقد كان من شأن هذه المعاهدة أن تؤسس لحياة سياسية جديدة من خلال ما رافقها من توطيد لمؤسسات الدولة المختلفة حتى عام ١٩٤٦م عندما حصلت الدولة على استقلالها التام، حيث استمر تأثيرها في إمارة شرقي الأردن طيلة عهد الإمارة، وبعد ذلك بقليل.

إن مشكلة البحث الرئيسية تكمن فيما إذا كانت هذه المعاهدة قد أثرت بشكل إيجابي أو سلبي في التطور السياسي لإمارة شرقي الأردن؛ فقد وجدت وجهات نظر متباينة، بعضها يرى أنها تحمل عناصر إيجابية، وبعضها الآخر يرى أن أثرها السلبي هو العام والواضح، ولا سبيل إلى ترجيح إحدى هاتين الكفتين دون الأخرى إلا من خلال استعراض التطور السياسي الذي عاشته الدولة الأردنية بعد توقيع المعاهدة، وبيان مدى هذا التطور، والآفاق التي انطلق إليها.

لذلك فمن جملة الأهداف التي يرنو هذا البحث إلى تحقيقها هو استعراض مدى هذا التطور وبيانه وتحليل الأثر الذي تركته هذه المعاهدة في التطور السياسي لإمارة شرقي خاصة عندما أدت هذه المعاهدة دوراً أساسياً في رسم الكيان السياسي لإمارة شرقي الأردن، وتحديد مستقبلها وبنائها كدولة، ومن هنا تأتي أهمية هذه المعاهدة التي بموجبها أصبحت إمارة شرقي الأردن دولة مستقلة ذات سيادة وكياناً سياسياً معترفاً به دولياً، رغم أن هذا الاستقلال كان منقوصاً.

ولتحقيق الأهداف المرجوة من البحث، والوصول إلى حل لمشكلة البحث الرئيسية، فقد تضمنت سطور الدراسة العديد من الأسئلة التي حاولت الدراسة الإجابة عنها في قالب

تاريخي تحليلي؛ من أهمها: هل كان الاعتراف بهذا الاستقلال كل ما تضمنته هذه المعاهدة؟ أم أن هذا الاعتراف لم يأت إلا بشروط معينة؟ ثم كيف كانت المعاهدة أساساً لحياة سياسية جديدة؟ وما طبيعة المؤسسات التي خلقتها؟ وقبل هذا وذاك كيف وقّعت هذه المعاهدة؟ وما الظروف السابقة واللاحقة التي أوجدتها؟ وما الموقف الرسمي والشعبي منها؟ وهل استجابت لمطالب الشعب والدولة؟ .

وللوصول إلى أفضل الإجابات لهذه الأسئلة، فقد التمس الباحثان منهجية تحليلية تعتمد على عرض الحدث ثم تحليله، وذلك من خلال إطارين شكلاً أساس هذا البحث، أولهما: يبحث في الظروف التاريخية التي سبقت توقيع المعاهدة، والآخر يبحث في تحليل هذه المعاهدة وأثرها في التطور السياسي لإمارة شرقي الأردن.

ومن مظاهر أهمية هذا البحث أنه يلقي الضوء على ناحية مهمة من تاريخ الأردن المعاصر غفلت عنها أقلام الباحثين، فعلى الرغم مما كُتب عن هذه المعاهدة في طيات العديد من الكتب، فقد بقيت الدراسات السابقة في معظمها قاصرة عن إعطائها حقها من البحث والتحليل في ضوء أهميتها وأثرها في تاريخ الأردن، ولعل أفضل ما كُتب عنها هو في طيات سلسلة كتابات المؤرخ الأردني علي محافظة، وبخاصة في كتابيه «العلاقات الأردنية البريطانية ١٩٢١-١٩٥٧م» و «تاريخ الأردن المعاصر، عهد الإمارة ١٩٢١-١٩٤٦م»، وكتاب كامل محمود خلة الموسوم بـ «التطور السياسي لشرقي الأردن» وكتابات سليمان موسى في «تاريخ الأردن في القرن العشرين» و «إمارة شرقي الأردن» وكذلك مؤلفات محمد محافظة.

أولاً- الظروف التي أدت إلى توقيع المعاهدة الأردنية البريطانية ١٩٢١-١٩٢٨م:

١. إمارة شرقي الأردن قبيل توقيع المعاهدة الأردنية البريطانية:

تمهيد:

شكّلت أول حكومة أردنية في ١١ نيسان ١٩٢١م باسم مجلس المشاورين، وذلك بعد لقاءات الأمير عبدالله بن الحسين مع وزير المستعمرات البريطاني ونستون تشرشل Winston Churchill في القدس في الأيام الأخيرة من شهر آذار ١٩٢١م، حيث أجرى معه ثلاثة اجتماعات في ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ آذار^(١) تمخضت عنها أن يحكم الأمير عبدالله منطقة شرقي الأردن مدة ستة شهور تكون بمثابة تجربة لمعرفة قدرة الأمير عبدالله على ضبط الأمور.^(٢)

لذلك جاء تأسيس إمارة شرقي الأردن بناء على اتفاق شفوي بين الأمير عبدالله وتشترتشل، وكان هذا الاتفاق عبارة عن تجربة مدتها ستة شهور، وبناء على ذلك كان لا بد من تنظيم العلاقة بين حكومة شرقي الأردن وبريطانيا على قواعد ثابتة عن طريق عقد معاهدة بين الطرفين تكسب العلاقة صفة الشرعية^(٣)

وهذا ما ظل الأمير يلح على بريطانيا لتحقيقه، وعلاوة على أن الأخيرة خيراً لم تكن أقل رغبة منه في الوصول إلى تفاهم؛ لذلك دعت الأمير للمجيء إلى لندن لإجراء مباحثات حول الوضع في شرقي الأردن، وتقرر أن يقوم الأمير بهذه الزيارة الرسمية في شهر تشرين الأول ١٩٢٢م.^(٤)

وفي ١٦ تشرين الأول ١٩٢٢م بدأت المباحثات بين الأمير عبدالله ورئيس حكومته علي رضا الركابي ومندوب الحكومة البريطانية جلبرت كلايتون Gilbert Clyton، وبناء على طلب كلايتون قدم الركابي مذكرة تتضمن مطالب الأمير، والتي كان من أهمها اعتراف بريطانيا باستقلال حكومة شرقي الأردن استقلالاً تاماً تحت رئاسة الأمير، والتصريح بعدم تأثير وعد بلفور على منطقة شرقي الأردن، وعقد معاهدة بين بريطانيا وشرقي الأردن تضمن تأكيد الروابط الحسنة بين الطرفين، وتكفل تأمين المنافع المتبادلة، والبحث في كيفية التمثيل الخارجي.^(٥)

وتلا ذلك اجتماع الأمير عبدالله مع وزير المستعمرات الجديد ديفونشاير Devo-shir، وطلب منه الإسراع بعقد المعاهدة، ولكن البريطانيين كانوا يعارضون فكرة الاتصال المباشر بين شرقي الأردن ووزارة المستعمرات، ويرون أن يكون المندوب السامي البريطاني في فلسطين هو واسطة الاتصال الوحيدة، بينما كان الأمير يرى ضرورة اتصال حكومة شرقي الأردن مباشرة بالحكومة البريطانية، وأن يعين مندوب سام بريطاني في شرقي الأردن منفصل عن فلسطين، وطالب بإعلان تصريح ينص على استقلال شرقي الأردن التام، وعندما لم يوافق وزير المستعمرات على إصدار التصريح قبل استكمال البحث في جميع الوجوه قرر الأمير عبدالله مغادرة بريطانيا على أن يظل الركابي في لندن يفاوض الحكومة البريطانية.^(٦)

فظل الركابي يفاوض الحكومة البريطانية حول بنود المعاهدة المزمع عقدها مع حكومة شرقي الأردن وإعلان الاستقلال، وفي ١٨ تشرين الثاني ١٩٢٢م بعث كلايتون مذكرة إلى الركابي اقترح فيها المواد التي توافق عليها بريطانيا لعقد معاهدة مع شرقي الأردن، وأبرز نقاطها:

- يمكن للمعاهدة أن تُعقد على أساس اعتراف بريطانيا بحكومة نيابية مستقلة في شرقي الأردن.

- يتعهد الأمير عبدالله باتباع خطة قديمة في الإدارة المالية ووضع ميزانية ثابتة للدولة.
- تخويل الأمير عبدالله السلطة التنفيذية المعطاة للحكومة البريطانية كمنتدبة على فلسطين.
- اتخاذ التدابير لصيانة مصالح الأجانب.
- إن اعتراف بريطانيا باستقلال شرقي الأردن يجب أن يتأخر حتى انتهاء مؤتمر لوزان.^(٧)

ورد عليه الركابي بمذكرة أوضح فيها أن الأمير مهتم بشكل خاص بقضية التمثيل الخارجي والسعي لإدخال الأردن في هيئة الأمم المتحدة، وطلب أن يوضع ذلك أمام مجلس الوزراء عند تقديم مشروع الاتفاق.^(٨)

كما قدم كلايتون تقريراً عن اجتماعاته إلى وزارة المستعمرات، ومما ذكره في تقريره «إنني أرى أنه لا بد أن نوضح للأمير أن أي معاهدة يجب أن تُعقد بين الأمير عبدالله والمندوب السامي في فلسطين بوصفه ممثل بريطانيا العظمى في المناطق الواقعة تحت الانتداب، ويجب أن تتضمن المعاهدة النصوص اللازمة للمحافظة على مواد الانتداب التي فرضت على فلسطين وشرقي الأردن».^(٩)

وعاد الركابي إلى عمان في ١٦ كانون الثاني ١٩٢٣م، وفي نهاية الشهر ذاته قدم استقالة حكومته نتيجة لعدم رضا الأمير عن مباحثاته في لندن،^(١٠) وتشكلت حكومة جديدة برئاسة مظهر رسلان الذي أرسل مذكرة إلى كلايتون تتناول بعض التعديلات على مذكرة الأخير للركابي، ومن أهم هذه التعديلات مطالبته بإلغاء المادة الثالثة «بعد ما جاء في المادة الثانية أن للأمير الحق المطلق بإعلان القوانين والأنظمة لحسن إدارة شرقي الأردن»، وطلب بيان المقصود من كلمة المشورة الواردة في المادة الرابعة، وأكد ما جاء في مذكرة الركابي حول التمثيل الخارجي والسعي لإدخال شرقي الأردن في عصبة الأمم، كما اقترح إلغاء المادة السادسة، وذكر أن المعاهدة المنتظرة يجب أن توافق بنودها روح الاستقلال المبنية عليه.^(١١)

ثم توقفت المراسلات والمحادثات بين حكومة شرقي الأردن والحكومة البريطانية، إلى أن أوعزت الأخيرة لمندوبها السامي في فلسطين هربرت صموئيل Herbert Samuel بأن يذهب إلى عمان، ويبلغ الأمير موافقة الحكومة البريطانية على استقلال شرقي الأردن المشروط بموافقة عصبة الأمم، وضرورة أن تكون حكومة شرقي الأردن دستورية، وأن تُعقد معاهدة بين شرقي الأردن وبريطانيا، وجاء صموئيل إلى شرقي الأردن، وأبلغ الأمير

موافقة بريطانيا على استقلال شرقي الأردن، وفي ٢٥ أيار ١٩٢٣م جرى احتفال رسمي بإعلان استقلال حكومة شرقي الأردن بحضور صموئيل الذي تلا مرسوم الاستقلال حين قال: «تعتزف حكومة جلالة الملك بوجود حكومة مستقلة في شرقي الأردن برئاسة صاحب السمو الأمير عبدالله بن الحسين شرط أن توافق جمعية الأمم على ذلك، وأن تكون حكومة شرقي الأردن دستورية تمكن حكومة جلالة الملك من القيام بتعهداتها الدولية في ما يتعلق بتلك البلاد، وذلك بواسطة اتفاق يُعقد بين الحكومتين».^(١٢)

وبناء على ذلك نجد أن تصريح نيسان ١٩٢٣م كان مفرغاً في قالب من الحذر البالغ، ففي الوقت الذي كان الجميع ينتظر تصريحاً بريطانياً بمنح شرقي الأردن استقلالها التام نجد أن هذا التصريح قد اقتصر على الاعتراف بشرقي الأردن كحكومة مستقلة، ولم يذكر أنها دولة مستقلة، وليس هذا فحسب، بل اشترط موافقة عصبة الأمم المتحدة على هذا الاعتراف، وهذا إجراء شكلي لن يكون صعباً، كما اشترط أن تكون حكومة شرقي الأردن دستورية، مما يتطلب إصدار دستور ومجلس تشريعي حتى تكون الموافقة شرعية على الاتفاق المقترح الذي تأخر عقده خمس سنوات، فلماذا تأخر عقد هذه المعاهدة حتى عام ١٩٢٨م؟

٢. تلكؤ بريطانيا في عقد المعاهدة حتى عام ١٩٢٨م:

تضمن الاعتراف البريطاني باستقلال حكومة إمارة شرقي الأردن الذي أعلنه صموئيل في عمان في ٢٥ أيار ١٩٢٣م وعداً من الحكومة البريطانية بإبرام معاهدة مع حكومة شرقي الأردن تنظم العلاقات بين البلدين، إلا أن بريطانيا تلكأت في تحقيق هذا الوعد مدة خمس سنوات، ويعود هذا التأخير لأسباب عدة من أهمها:

- الفوضى الداخلية وتمرد زعماء النواحي وشيوخ القبائل على الحكومة المركزية، فقد واجهت الإمارة طيلة الفترة الممتدة من ١٩٢١-١٩٢٦م العديد من حركات العصيان ضد الحكومة المركزية؛ ففي شهر أيار ١٩٢١م حدث تمرد في ناحية الكورة بزعمامة كليب الشريدة، والسبب فيه هو محاولة عشائر هذه المنطقة استرداد سلطتها التي كانت تتمتع بها وفقدتها مع تشكيل أول حكومة أردنية عام ١٩٢١م، ولم تتمكن الحكومة من القضاء على هذا التمرد إلا في عام ١٩٢٢م.

- الغارات الوهابية على شرقي الأردن، حيث اعتاد الوهابيون على غزو المناطق الحدودية العربية، ومنها حدود شرقي الأردن، وكان الهدف الرئيسي لهذه الغارات هو الاستيلاء على هذه المناطق والسيطرة على مواردها ونهبها، وأهم هذه الغارات غارتان؛ كانت الأولى عام ١٩٢٢م عندما هاجموا قبائل بني صخر، فبعد استيلائهم على وادي السرحان والجوف طمعوا في الاستيلاء على مناطق أخرى، والغارة الأخرى كانت عام

- ١٩٢٤م، لكن القوات الأردنية تمكنت بمساعدة سلاح الجو الملكي البريطاني من رد الغارة.
- المصاعب المالية والاقتصادية التي كانت البلاد تعاني منها في تلك الفترة، فعندما جاء الأمير عبدالله إلى منطقة شرقي الأردن لم يكن معه المال الكافي للإنفاق على الإدارة الأردنية، كما أن بريطانيا كانت تقطع المعونة المالية عن شرقي الأردن من وقت إلى آخر، إضافة إلى قلة واردات الدولة وفقرة المنطقة.
 - الخلاف بين ملك الحجاز وبريطانيا حول موضوع المعاهدة الحجازية البريطانية التي كان من المفروض أن تسوي المسائل كافة المعلقة بين العرب وبريطانيا.
 - الحرب الحجازية النجدية التي جعلت بريطانيا تتريث قبل الإقدام على عقد معاهدة مع الأمير عبدالله قبل أن ينجلي الموقف في الحجاز.
 - معارضة بعض المسؤولين البريطانيين لمشروع عقد المعاهدة، من ذلك نجد أن المعتمد البريطاني في عمان كتب في تقريره إلى حكومته والمؤرخ في ٢٧ كانون الثاني ١٩٢٧م بأنه يجب أن لا تتخذ أي خطوة في سبيل تنفيذ المعاهدة التي ذكرت في الإعلان المتعلق باستقلال شرقي الأردن الصادرة عن المندوب السامي في عمان عام ١٩٢٣م.
 - رغبة بريطانيا في التخلص قبل كل شيء من نفوذ أعضاء حزب الاستقلال في الحكومة الأردنية، ثم البحث في إمكانية عقد تلك المعاهدة مع شرقي الأردن. (١٣)
 - وكان لتعيين لورد بلومر Plumer Lord خلفاً لهيرت صموئيل كمندوب سام في فلسطين أثر جديد في تأخر بريطانيا في عقد المعاهدة. (١٤)
 - وبررت بريطانيا هذا التأخير في عقد المعاهدة، وعلى لسان معتمدها في عمان هنري كوكس Henry Cox، بأن الحكومة الأردنية ابتعدت مؤخراً عن مبادئ الحكم الدستوري الذي كان شرطاً أساسياً لعقد المعاهدة، وأن أهل البلاد لم يثبتوا جدارتهم في تعلم إدارة بلادهم. (١٥)

٣. عقد المعاهدة الأردنية البريطانية:

ومع ذلك فقد قادت مجموعة من الظروف السياسة الحكومة البريطانية إلى توقيع المعاهدة مع إمارة شرقي الأردن؛ فصحيح أن الاعتراف البريطاني باستقلال الحكومة في شرقي الأردن الذي أعلنه صموئيل عام ١٩٢٣م قد تضمن وعداً من الحكومة البريطانية بإبرام معاهدة مع حكومة شرقي الأردن تنظم العلاقات بين البلدين، إلا أن الحال انقلبت بعد أن اطمأن البريطانيون على مركزهم العسكري فانتقصوا الاستقلال واعتدوا عليه، ولم يعودوا يفكرون كثيراً بتنفيذ وعدهم.

لكن الأمل كان ما زال معقوداً على أن تؤدي المباحثات التي كان يؤمل استئنافها في المستقبل إلى عقد معاهدة رسمية بين الطرفين تكون مبنية في أسسها على المبدأ الاستقلالي، وما يتبعه من حكم وطني نيابي، خاصة أن الحكومة البريطانية كانت للتو- في عام ١٩٢٧م- قد عقدت معاهدة شبيهة مع العراق الذي يحكمها فيصل شقيق الأمير عبدالله.

لذلك فكما وجدت أسباب أدت إلى تلوؤ بريطانيا في عقد تلك المعاهدة، فقد وجدت عوامل جديدة أدت ببريطانيا إلى الموافقة على عقدها، ومن أهمها:

- الضغوطات التي مارستها لجنة الانتدابات الدائمة التابعة لعصبة الأمم المتحدة على الحكومة البريطانية من أجل تنفيذ وعدها الذي قطعت في أيار ١٩٢٣م بعقد معاهدة جديدة.

- قوة الشعب الضاغطة، فقد أيقظت المماثلة البريطانية في عقد الاتفاق المنشود مشاعر الوطنيين الأردنيين الذين تنادوا لتأليف أول حزب سياسي، وهو حزب الشعب الذي تم تأسيسه نهائياً عام ١٩٢٧م، مطالبين بريطانيا بتحقيق وعودها وعقد المعاهدة، وفي هذا المجال حاولوا استفزاز بريطانيا عندما هددوا بالوقوف ضد شركة الكهرباء اليهودية في فلسطين والتي حصلت على امتياز لبناء محطة لها في شرقي الأردن، كما عمل هذا الحزب على الضغط على الأمير عبدالله ليتابع الضغط بدوره على بريطانيا عندما أخذ الحزب يلوح برغبته الإشراف على إجراء المفاوضات مع بريطانيا، وأخذ يطالب بتأسيس مجلس نيابي وحكومة دستورية.^(١٦)

- مساعي الأمير عبدالله الدائمة لدى البريطانيين للوفاء بوعودهم والإسراع بعقد المعاهدة المنشودة.

- وما كانت بريطانيا لتستجيب إلى هذه الضغوط إلا بعد أن خلقت لنفسها الأجواء المناسبة لها؛ فهي قد تخلصت من أعضاء حزب الاستقلال أكبر المنافسين لها في الإدارة والجيش، وبسطت نفوذها على الشؤون المالية والقضائية والعسكرية في البلاد، ونجحت في عقد معاهدة بين شرقي الأردن ونجد.^(١٧)

وسنة بعد أخرى أخذت الحكومة البريطانية تستجيب للضغوطات، فوضع المندوب السامي البريطاني في فلسطين مسودة أولية متعلقة بمشروع المعاهدة الأردنية البريطانية، وقدمها إلى وزير المستعمرات في كانون الأول ١٩٢٥م، ثم أرسل الكولونيل سيمز Symes إلى عمان لمناقشة الأمر مع الأمير عبدالله، وأكد له بأن إعداد المسودة النهائية للمعاهدة سيكون سريعاً، ومن المحتمل أن توقع من قبل عصبة الأمم المتحدة خلال عام واحد.^(١٨)

وفي ٢٢ نيسان ١٩٢٦ قَدّم المندوب السامي في فلسطين لوزير المستعمرات مسودة جديدة للمعاهدة والقانون الأساسي لم تكن تختلف كثيراً عن المسودة القديمة التي قدمها في كانون الأول ١٩٢٥م، باستثناء طريقة تكوين المجلس التنفيذي والمجلس التشريعي، ففي المسودة القديمة يكون المجلس التنفيذي مسؤولاً أمام المجلس التشريعي ومولفاً من قبل الممثلين المنتخبين من الشعب، أما في المسودة الجديدة فإن المجلس التنفيذي يتألف من أي من الموظفين في الإدارة أو من الممثلين المنتخبين، كما أن أعضاء المجلس التنفيذي هم أعضاء في المجلس التشريعي بحيث يكون المجلس التشريعي مكوناً من أعضاء رسميين هم أعضاء المجلس التنفيذي وأعضاء غير رسميين هم الأعضاء المنتخبون. (١٩)

وفي ٨ تشرين الأول ١٩٢٦م عُقد اجتماع في وزارة المستعمرات البريطانية لبحث مسودة المعاهدة الجديدة واتفق في هذا الاجتماع على تعديلات بسيطة على بعض فقرات المسودة، وبعد عام كامل من المناقشات والمراسلات بين المندوب السامي ووزارة المستعمرات قام المندوب السامي في ١٧ تشرين الأول ١٩٢٧م بإرسال مذكرة إلى وزارة المستعمرات يؤكد فيها أن التعديلات المقترحة والمتعلقة بالمعاهدة والقانون الأساسي تجد قبولاً لدى الناس والأمير عبدالله الذي يأمل التوقيع عليها قريباً. (٢٠)

وفي نهاية الأمر وقّعت المعاهدة الأردنية البريطانية في القدس في ٢٠ شباط ١٩٢٨م، فوقعها عن الجانب الأردني رئيس المجلس التنفيذي (رئيس الحكومة) حسن خالد باشا أبو الهدى، وعن الجانب البريطاني المندوب السامي البريطاني في فلسطين اللورد بلومر، وفي ٢٦ آذار نُشر نص المعاهدة رسمياً. (٢١)

٤. قراءة في بنود المعاهدة وظروفها:

تضمنت المعاهدة ديباجة وإحدى وعشرين مادة؛ ففي الديباجة تعترف المعاهدة بوجود حكومة مستقلة في شرقي الأردن بشرط أن تكون دستورية، وتضع الحكومة البريطانية في موقف تؤولي معه التزاماتها الدولية، وفي المادة الأولى تأكيد على ضرورة أن يكون المعتمد البريطاني والمندوب السامي البريطاني هما حلقة الوصل في أية علاقات خارجية بين الأمير عبدالله والحكومة البريطانية أو أي دولة أخرى.

وعلى الرغم من أن المادة الثالثة تؤكد على أن سلطة التشريع والإدارة هما من اختصاصات الأمير، إلا أن المادة الرابعة قيدت هذه الصلاحيات بحيث لا يمكن قبول أية قوانين أو أنظمة يمكن أن تعرقل تنفيذ التزامات وتعهدات الحكومة البريطانية الدولية، وعادت المادة الخامسة لتقيد علاقات الأمير الخارجية عندما أقرت أن على الأمير أن يسترشد بنصيحة المندوب السامي البريطاني في جميع الأمور المختصة بصلاحيات شرقي

الأردن الخارجية وفي جميع الأمور المهمة التي تمس الالتزامات والمصالح المالية والدولية لبريطانيا بشأن شرقي الأردن.

ومن الملاحظ أن هذه المادة قد قيدت أحد أهم مظاهر السيادة لأي دولة، وهو امتلاكها مفاتيح السيطرة على إدارة علاقاتها الخارجية، فصحيح أن الحكومة البريطانية قد أمدت إمارة شرقي الأردن بحرية التصرف في بعض الأمور الداخلية كالتشريع والإدارة، لكنها بقيت تعاملها كمستعمرة عندما ربطت علاقات شرقي الأردن الخارجية بعلاقاتها، وبما يتوافق مع مصالحها والتزاماتها الخارجية.

وأقرت المادة السادسة ضرورة عودة الأمير عبدالله إلى مشورة المندوب السامي فيما يتصل بقانون الموازنة، وفي أي قانون يمس نقد شرقي الأردن أو يفرض رسوما متفاوتة أو ينص على وراثة العرش أو يختص بحق المحاكم المدنية في القضاء على الأجانب أو يغير أو يعدل تفاصيل أحكام القانون الأساسي.

وفي هاتين المادتين دلالتان واضحتان على مدى التعنت البريطاني؛ أولهما رفض بريطانيا التام للطلب الشرقي أردني الدائم بضرورة أن يكون الاتصال الأردني مع بريطانيا مباشراً مع الحكومة البريطانية، دون اللجوء إلى المندوب السامي، وثانيهما تأكيد نزع السيادة الأردنية على موارد شرقي الأردن المالية كون هذه السيادة ستمثل مظهراً من مظاهر استقلال الدولة.

وقيدت المادة السابعة يد الأمير عبدالله في تصرفه بالشؤون المختصة بالامتيازات واستثمار المواد الطبيعية وإنشاء وإدارة سكك الحديد وعقد القروض التي لا بد له من الاسترشاد برأي المندوب السامي حولها، وأقرت المادة نفسها على الاتفاق على أن لا يكون بين فلسطين وشرقي الأردن أي حاجز جمركي ما لم يقع اتفاق بين البلدين، والتعريف الجمركية تقتضي موافقة المندوب السامي البريطاني عليها.

فكما حافظ نصا المادتين الرابعة والخامسة على مصالح بريطانيا الخارجية، فنجد أن نص المادة السابعة كان من شأنه رعاية المصالح البريطانية الداخلية والمحافظة عليها، وربما نجد في هذا نوعاً من الإفراط في التدخل في الشؤون الداخلية خاصة عندما ربطت الاتفاق على وجود تعريف جمركية بين فلسطين وشرقي الأردن بموافقة المندوب السامي.

وحول علاقة شرقي الأردن بالممالك العربية المجاورة فقد أقرت المادة الثامنة أنه يجوز اتحاد شرقي الأردن مع أي منها لكن بشكل لا يتنافى مع الالتزامات الدولية لبريطانيا، ويتعهد الأمير وفقاً للمادة التاسعة بحماية مصالح الأجانب وفي المسائل القضائية الخاصة بأصحاب العقائد والطوائف الدينية المختلفة.

واختصت المواد بين ١٠ - ١٦ بالشؤون العسكرية، حيث نصت المادة العاشرة على حق الحكومة البريطانية في الاحتفاظ بقوات مسلحة في شرقي الأردن ومنع الأمير من الاحتفاظ بأي قوات من غير موافقة بريطانيا، أما المادة الحادية عشرة فقد أقرت أن على شرقي الأردن أن تتكفل بتغطية سدس تكاليف قوة الحدود، بينما تفرض المادة الثانية عشرة إعانة من الخزانة البريطانية على سبيل هبة أو قرض لشرقي الأردن، ووافق الأمير وفقا للمادة الثالثة عشرة على أن تتخذ وتُسن من حين لآخر القوانين اللازمة للاحتفاظ بقوات مسلحة في شرقي الأردن التي تصت عليها المادة العاشرة، وفي حال فرض الأحكام العرفية في شرقي الأردن فقد أقرت المادة الرابعة عشرة أن يكون الحاكم العسكري أحد الضباط البريطانيين، وبلغ من استئثار بريطانيا وتسلطها في الناحية العسكرية أن المادة الخامسة عشرة اعتبرت القوات البريطانية في شرقي الأردن مستقلة تماما في كل شيء، وأن المادة السادسة عشرة تضمنت تعهدا من الأمير بتقديم كل التسهيلات الممكنة لتنقل القوات البريطانية ونقل وخزن الوقود والعتاد على طرق شرقي الأردن وسككها الحديدية.

وربما تعد هذه المواد من أخطر المواد التي جاءت بها المعاهدة، لأنها تجعل حالة الاستقرار الأمني الداخلي والخارجي رهنا بالبريطانيين، وهذا يدل دلالة قاطعة على المدى الكبير الذي من خلاله سوف تسيطر بريطانيا على الأمور الداخلية وحتى الخارجية للإمارة، فاحتفاظ بريطانيا بقوات خاصة بها داخل حدود الإمارة ومنع الأمير من الاحتفاظ بأي قوات دون موافقة بريطانيا، إضافة إلى كون الحاكم العسكري أحد الضباط البريطانيين، كل هذا من شأنه أن يجعل كل الأمور تحت السيطرة البريطانية، مما يؤدي بالتالي إلى الوصول إلى حالة من الاستقلال المنقوص.

وتضمنت المواد ١٨ - ٢٠ مواد قانونية؛ بحيث أقرت المادة ١٨ عدم جواز التنازل عن أو تأجير أو وضع أي جزء من أراضي شرقي الأردن تحت مراقبة أي سلطة أجنبية، كما نصت المادة التاسعة عشرة على سريان مفعول معاهدات تسليم المجرمين النافذة بين بريطانيا والدول الأجنبية على شرقي الأردن، بينما أقرت المادة العشرون بأن مدة الاتفاق غير محددة، ومع ذلك فلا شيء يمنع الفريقين المتعاقدين من النظر حيناً بعد حين في نصوص هذا الاتفاق بقصد تنقيح ما قد يحتاج إلى تعديل في المستقبل.

وعندما يقر هذا البند بأن هذه المعاهدة غير محددة فإن ذلك دلالتين أولهما أن الحكومة البريطانية كانت تريد أن تطمئن معارضي المعاهدة بأنها من الممكن تعديلها في المستقبل بما يتوافق مع مستجدات الأحداث، وثانيهما أنها كانت تود إعطاء الفرصة لنفسها للعودة عن بعض البنود والالتزامات التي التزمت بها فيما إذا وجدت حاجة لذلك.

أما المادة الأخيرة، الحادية والعشرون، فقد نصت على أن الاتفاق قد كُتب باللغتين الإنجليزية والعربية، وأنه عند الاختلاف بينهما في تفسير مادة من مواد الاتفاق فيكون للصيغة الإنجليزية التقدم على تلك العربية. (٢٢)

هذه هي مواد المعاهدة الأردنية البريطانية، وعند النظر إلى الصورة العامة لهذا الاتفاق نجد أنه منح البلاد سلطة على الشؤون الداخلية، وفيما عدا ذلك فقد قيدت المعاهدة شرقي الأردن بقيود ثقيلة، وجعلت الأمور الحساسة في أيدي البريطانيين، منها الشؤون الخارجية والرقابة الاقتصادية والشؤون القضائية (٢٣) ومع ذلك فقد وجدت في المعاهدة العديد من الجوانب الإيجابية والأخرى السلبية بالنسبة لشرقي الأردن؛ (٢٤) فأما الإيجابية فأبرزها ما يأتي:

- نص الاتفاق على ضرورة وضع قانون أساسي للبلاد، أي وضع دستور للبلاد، والذي يُعد من أول ركائز وجود الدولة.

- أقر الاتفاق ضرورة تنازل حكومة الانتداب عن السلطتين التشريعية والتنفيذية إلى الأمير عبدالله.

- فرض الاتفاق تقديم معونة مالية سنوية من بريطانيا على شكل هبة إلى الحكومة الأردنية.

- وضع الاتفاق شرقي الأردن موضع الدولة ذات الكيان المعترف بحكومته وباستقلاله دولياً.

ويذهب بعضهم شأنًا أبعد في البحث في إيجابيات هذه المعاهدة عندما يرون أن المعاهدة الأردنية البريطانية، وقبول الأمير عبدالله بها أدى إلى صون شرقي الأردن من الهجرة الصهيونية وإنشاء مستعمرات يهودية في هذه المنطقة. (٢٥)

أما الجوانب السلبية للاتفاق على شرقي الأردن، فنجد أبرزها في بعض القيود التي كُتبت فيها بريطانيا استقلال شرقي الأردن، ومن أهمها:

- إخضاع جميع القوانين والأنظمة لموافقة حكومة الانتداب.

- إخضاع ميزانية الدولة ونفقاتها المالية لمراقبة بريطانيا.

- احتفاظ بريطانيا بقوات مسلحة في شرقي الأردن، وتنظيم وإنشاء مثل هذه القوات عندما تقتضي الضرورة.

- فرض الاتفاق على حكومة شرقي الأردن أن تدفع سدس نفقات قوة حدود شرقي الأردن.

- فرض الاتفاق إشرافاً بريطانياً على الامتيازات واستثمار الموارد الطبيعية وإنشاء السكك الحديدية في شرقي الأردن، إضافة إلى إشراف بريطاني على علاقات الدولة الخارجية.

وفي هذا المجال يمكن أن نلاحظ كذلك أن جميع مواد الاتفاق كانت نافذة فعلاً في شرقي الأردن قبل ذلك، وبالتحديد منذ عام ١٩٢٣م عندما تم الاعتراف بوجود حكومة مستقلة في شرقي الأردن، وأن هذا الاتفاق إنما وضع لتنظيم علاقة شرقي الأردن ببريطانيا على أسس مكتوية، كما أنه كان صورة طبق الأصل عن الاتفاقات التي فرضتها بريطانيا في القرن التاسع عشر على الإمارات والمشيخات العربية في الخليج العربي، وأصبحت شرقي الأردن تُدار وكأنها مستعمرة بريطانية. (٢٦)

ومع ذلك فيمكن القول إن المعاهدة الأردنية البريطانية قد وضعت أسساً جديدة للعلاقات بين شرقي الأردن وبريطانيا من خلال اتفاق ثنائي بعد أن كانت بريطانيا تمارس نظاماً انتدابياً على البلاد بوثيقة من طرف واحد رغم أن الاتفاق لم يُلغِ نظام الانتداب إلا أنه شكل إضافة جديدة له وفسره.

فقد حرصت بريطانيا على أن تكون المعاهدة مطابقة في روحها لسكك الانتداب البريطاني على فلسطين المطبق على شرقي الأردن؛ ففي اجتماع لمجلس عصبة الأمم المتحدة، أعلن المندوب البريطاني أن الاتفاق الأردني البريطاني لا يتنافى مع مبادئ الانتداب؛ بل أنه يتفق معه كل الاتفاق. (٢٧)

وعند مقابلة مواد المعاهدة مع مواد سكك الانتداب نجد اتفاقاً كبيراً بين هذه وتلك؛ فعلى سبيل المثال تنص الفقرة الأولى من المادة الأولى من المعاهدة على أن يمثل بريطانيا معتمد يعمل بالنيابة عن المندوب السامي لشرقي الأردن «على أن تجري المخابرات بين صاحب الجلالة البريطانية وجميع الدول الأخرى من جهة وبين حكومة شرقي الأردن من جهة أخرى عن طريق المعتمد البريطاني والمندوب السامي»، كما تنص المادة الخامسة من المعاهدة على أن «يوافق الأمير على أن يسترشد بنصيحة صاحب الجلالة البريطانية التي تسدى إليه عن طريق المندوب السامي لشرقي الأردن في جميع الأمور المختصة بصلات شرقي الأردن الخارجية وكذلك في جميع الأمور الهامة التي تمس الالتزامات والمصالح المالية والدولية لصاحب الجلالة البريطانية بشأن شرقي الأردن». (٢٨)

وهذه النصوص نجدها متفقة تماماً والمادة الثانية عشرة من سكك الانتداب الفلسطيني المطبق على شرقي الأردن، والتي تنص على أن «يُعهد إلى الدولة المنتدبة في السيطرة على علاقات فلسطين الخارجية، وحق إصدار البراءات إلى القناصل الذين تعينهم

الدول الأجنبية، وللدولة المنتدبة الحق أيضا في أن تشمل رعايا فلسطين وهم في خارج بلادهم بحماية سفرائها وقناصلها». (٢٩)

ومن الأمثلة الأخرى على تشابه مواد المعاهدة مع مواد صك الانتداب هو أن المادة التاسعة عشرة من المعاهدة تنص على موافقة الأمير على أنه ريثما تعقد اتفاقات خاصة بتسليم المجرمين تختص بشرقي الأردن، فإن معاهدات تسليم المجرمين النافذة بين الحكومة البريطانية والدول الأجنبية تتناول شرقي الأردن كذلك، (٣٠) وهذا يطابق تماما ما ورد في المادة العاشرة من صك الانتداب التي تقول: «تكون المعاهدات المبرمة بين الدولة المنتدبة وسائر الدول الأجنبية عن تسليم الرعايا الأجانب المطلوبين من فلسطين مرعية إلى أن تُعقد اتفاقات خاصة بذلك في فلسطين». (٣١)

ومن ناحية أخرى فعند القول إن هذا الاتفاق كان اتفاقاً ثنائياً، فلم يكن ذلك إلا فقط من ناحية أن الوثيقة قد حملت توقيعين أولهما بريطاني والآخر شرق أردني، أما من ناحية وضع مواد الاتفاق فلم يكن للجانب الشرق أردني أدنى مشاركة في ذلك، فهناك العديد من المؤشرات على أن الجانب الأردني لم يشارك في إعداد نص الاتفاق، وإنما قدمته الحكومة البريطانية إلى حكومة شرقي الأردن بعد أن تمت ترجمته إلى اللغة العربية، وطلبت من حكومة شرقي الأردن التوقيع عليه، ويذكر المؤرخ الأردني سليمان موسى أن النص الذي قُدّم إلى الحكومة الأردنية كان سقيماً ومضطرباً بسبب الترجمة الركيكة، مما اضطر الحكومة الأردنية أن تطلب من المندوب السامي إعادة ترجمته. (٣٢)

ومما يدل كذلك على أن مشروع المعاهدة كان من صنع بريطانيا وحدها هو تلك المسودات المتتالية التي كان يقدمها المندوب السامي لحكومته، والاجتماعات التي كانت تعقدها الحكومة البريطانية لدراسة هذه المسودات بمعزل عن الطرف الآخر، أي الحكومة الأردنية، مكتفية أحياناً بما يقوله المعتمد البريطاني، أو من ينتديه المندوب السامي لمقابلة الأمير عبدالله لبحث القضايا السياسية كافة بين الطرفين ومنها المعاهدة المزمع عقدها. (٣٣)

لذلك فربما من الأفضل تسمية الاتفاق بين بريطانيا وشرقي الأردن بالاتفاقية وليس بالمعاهدة كما دأبت على ذلك العديد من المراجع العربية، لأنها عبارة عن شروط وضعتها الحكومة البريطانية وقبل بها الأمير عبدالله، والدليل على ذلك أن التص الإنجليزي يقول: «His Highness agrees...» وترجمته الصحيحة هي «سمو الأمير يوافق...»، وهذا التعبير يدل على أن هذه الشروط فرضت على الأمير فرضاً، وهذا ما عبر عنه أعضاء المجلس التشريعي عندما رفضوا أن يطلقوا عليها اسم معاهدة. (٣٤)

وفي ٢ تشرين الثاني ١٩٢٨م أُعلن إبرام المعاهدة ووضعها موضع التنفيذ، وأرسل المندوب السامي بهذه المناسبة كتاباً إلى الأمير عبدالله جاء فيه: «أمرت أن أحيطكم علماً باعتراف جلالة الملك بوجود حكومة مستقلة في شرقي الأردن تتولى التشريع والإدارة بلا قيد غير التحفظات المنصوص عليها في المعاهدة، وأن يؤدي إلى أميرها ما يؤدي للأمرء المالكين ورؤساء الدول من تحيات مألوفة» (٣٥).

وفي تصريح لرئيس الحكومة الأردنية حسن خالد أبو الهدى في جريدة فلسطين بعدها الصادر بتاريخ ١٩ تشرين الأول ١٩٢٨م يذكر أن المعاهدة الأردنية البريطانية غاية ما يمكن الوصول إليه في الوقت الحاضر، وفي الوقت نفسه يعترف بأنها ليست كالمعاهدات التي تعقد بين حكومتين متساويتين، فهو يراها على كل حال معاهدة تخلق لشرقي الأردن شكلاً حقوقياً واعترافاً دولياً، كما يقول بأن شرقي الأردن ليست في درجة من الرقي والقوة يسمح لها بأن تعقد مع الحكومة البريطانية معاهدة متكافئة (٣٦).

٥. المصادقة على المعاهدة:

لقد اشترطت المعاهدة أن تكون الحكومة في شرقي الأردن دستورية، وأن يتم تصديق المجلس التشريعي الذي سيتم انتخابه فيما بعد على ذلك الاتفاق حتى يصبح نافذ المفعول، ولذا نشرت الحكومة الأردنية القانون الأساسي في ١٦ نيسان ١٩٢٨م، وعدلت قانون الانتخاب بما يلائم الوضع الجديد، واجتمع المجلس التشريعي الأول في ٢ نيسان ١٩٢٩م، وكانت أولى مهماته أن يصادق على الاتفاق، واستمرت مناقشاته شهرين كاملين، واستخدمت الحكومة كما استخدم الأمير عبدالله جميع أساليب الضغط للتصديق على المعاهدة. (٣٧)

وفي ٤ حزيران ١٩٢٩م قدم خمسة عشر عضواً من المجلس مذكرة إلى رئيس الحكومة حسن خالد أبو الهدى يؤكدون فيها أنهم -بالنظر إلى كل الاعتبارات- سيصادقون على الاتفاق، مع المطالبة أن تسعى الحكومة إلى تعديل المادة الأولى والفقرة الثانية من المادة الثانية، والمواد الخامسة والسادسة والسابعة والعاشرية والفقرة الثانية من المادة الحادية عشرة، والمادتين الرابعة عشرة والسادسة عشرة، واعتبرت الحكومة الأردنية هذه المذكرة الموقعة من أكثرية أعضاء المجلس بمثابة تصديق على الاتفاق. (٣٨)

وبعد تصديق المجلس التشريعي على المعاهدة، كتب المعتمد البريطاني إلى رئيس الحكومة الأردنية حسن خالد أبو الهدى، يبلغه تقدير المندوب السامي للدور المهم الذي قام به الأمير في تسيير دفة الاتفاق نحو النهاية، (٣٩) ثم أرسل المعتمد البريطاني المعاهدة إلى

الحكومة البريطانية حيث عُرضت على البرلمان الذي وافق عليها ثم صادقها الملك، وعلى إثر ذلك قدم المندوب السامي جون تشانسلور John Chancellor إلى عمان وهو يحمل النسخة المصدقة من الاتفاق، ووجه في نهاية تشرين الأول مذكرة إلى الأمير عبدالله يعرب فيها عن مدى احترام الملك البريطاني لسموه وموافقته على إطلاق واحد وعشرين مدفعا تحية لسموه في الظروف المألوفة، وهي التحية التي تُقدم عادة لرؤساء الدول، وفي ٣١ تشرين الأول ١٩٢٩م تم تبادل قرارات التصديق على الاتفاق في عمان. (٤٠)

وبعد الموافقة على المعاهدة من قبل برلماني البلدين، وإثر المصادقة عليها من قبل زعمي البلدين أصبحت نافذة المفعول واستطاعت بريطانيا بواسطتها أن تضع شرقي الأردن في وضع شبيه بالمستعمرات البريطانية، لكن يبقى السؤال أين الحركة الوطنية من هذه المعاهدة؟

ثانياً. أثر المعاهدة الأردنية البريطانية في التطور السياسي لإمارة شرقي الأردن:

كان للمعاهدة الأردنية البريطانية بإيجابياتها وسلبياتها أثرها في التطورات السياسية التي شهدتها الدولة الأردنية طيلة عهد الإمارة، أي حتى حصولها على استقلالها عام ١٩٤٦م وإعلان قيام المملكة الأردنية الهاشمية، بحيث أُلقت بظلالها على مجمل الحياة السياسية بكافة حيثياتها وأطرها، وكان لها الدور الأساسي في ظهور مؤسسات الدولة الحديثة، ويظهر ذلك من خلال محاور عدة أهمها:

١. تنامي الشعور الوطني وتطور الحركة الوطنية الأردنية:

كان إبرام المعاهدة الأردنية البريطانية نقطة تحول مهمة في تاريخ الحياة السياسية في إمارة شرقي الأردن، ويمكن القول إنها فشلت في الاستجابة لمطالب الأردنيين في الاستقلال التام، وكانت مخيبة لآمالهم، عندما فصلت فقط حقوق وواجبات الحكومة البريطانية في شرقي الأردن. (٤١)

لذلك كشفت المعاهدة عن وعي سياسي وطني شعبي مبكر في تاريخ الدولة الأردنية، وتبلور ذلك في معارضة منظمة للمعاهدة، (٤٢) وتمثل ذلك في العديد من المظاهرات التي سارت في جميع المدن الأردنية ضد المعاهدة، واشترك طلاب المدارس في المظاهرات إلى حد دفع مدير المعارف إلى إصدار بلاغ هدد فيه بأن كل تلميذ يشترك بالأعمال السياسية أو المظاهرات أو يضرب عن الدوام سيكون عقابه الطرد. (٤٣)

ففي السلط شهدت المدينة طيلة عام ١٩٢٨م مظاهرات واحتجاجات على هذه المعاهدة^(٤٤)، وامتنع أهل المدينة عن الاحتفال بالعيد احتجاجاً على المعاهدة، كما أبرقوا للمندوب السامي والمعتمد البريطاني بقرقيات احتجاج بهذه المناسبة^(٤٥) ورافق هذه المظاهرات بقرقيات احتجاج عديدة ضد مواد المعاهدة أرسلها عدد كبير من الشيوخ إلى الأمير عبدالله الذي بدوره لخص وجهة نظر المعارضين في مذكرة بعث بها إلى رئيس مجلس النظار (رئيس الحكومة) على أن المعاهدة صك عبودية ويجب تجنبه وعدم الإقرار به.^(٤٦)

وقامت مظاهرات في مدينة إربد في نيسان ١٩٢٨م، وكانت الجماهير تهتف: «نحن لا نرضى الحماية، نحن لا نرضى الوصاية»^(٤٧)، وأمّت وفود أهالي إربد قصر الأمير عبد الله بن الحسين وعبروا عن شعورهم الوطني بأن المعاهدة كبلت فيها بريطانيا شرقي الأردن، وضمنت لنفسها من خلالها السيطرة على مقدرات البلاد.^(٤٨) كما امتدت المظاهرات في شهر أيلول إلى الرمثا فأعلنت العصيان على الحكومة وأضرب أهلها عن العمل، ورفض الشباب المعاهدة بشكلها الحالي وهاجم المعارضون مخفر الرمثا ورشقوه بالحجارة.^(٤٩)

وشهدت عمان مظاهرات عديدة منذ نيسان ١٩٢٨م، كما شهدت الكرك ومعان العديد من المظاهرات، وأرسلت بقرقيات الاحتجاج على المعاهدة، وفي ٦ حزيران ١٩٢٨م رفع بعض الشخصيات الأردنية عريضة احتجاج على المعاهدة الأردنية البريطانية إلى المندوب السامي اللورد بلومر تضمنت مطالب منها رفضهم الموافقة على المعاهدة، ومطالبتهم بتأليف حكومة دستورية في شرقي الأردن، وذلك بتأسيس مجلس نيابي له كافة صفات المجالس النيابية في البلدان المتقدمة، كما أكدوا أن تنفيذ هذه المعاهدة قد يدفع الأهالي للمطالبة بالرجوع إلى الارتباط بحكومة الشام، وطالبوا بوضع حد لأساليب الضغط على الحريات العامة والشخصية، كما اتهموا الحكومة بالسعي لإكراه الأهالي على التظاهر بمخالفة المعاهدة والهيجان ضدها لكي يستعين بالقوات البريطانية لفرض المعاهدة على الأهالي بالقوة.^(٥٠)

وإضافة إلى المظاهرات وعرائض الاحتجاجات فقد أوجدت المعاهدة الأردنية البريطانية قنوات جديدة تبلور خلالها الوعي السياسي المبكر والنضال المنظم لدى أبناء شرقي الأردن أهمها المناداة بعقد المؤتمرات الوطنية وتشكيل الأحزاب السياسية، فبعد أن أدرك أهالي شرقي الأردن أن تقديم عرائض الاحتجاج للأمير عبد الله بن الحسين وللحكومة الأردنية والمعتمد البريطاني لن يجدي نفعاً تنادى المثقفون وزعماء العشائر والوطنيون إلى عقد مؤتمر عام يمثل البلاد كلها وينطق بلسانها، وللنظر في بنود المعاهدة والاتفاق على خطة العمل السياسي المقبل، وبناء على ذلك تم عقد مؤتمرات وطنية عدة.^(٥١)

فانعقد المؤتمر الوطني الأول في مقهى حمدان في عمان في ٢٥ تموز ١٩٢٨م، وحضره نحو ١٥٠ مندوبا من الزعماء والشيوخ وممثلي الرأي العام، وانتخب المؤتمر حسين الطراونة رئيسا للمؤتمر، وصدر عن المؤتمر الميثاق الوطني الأول في تاريخ الدولة الأردنية، والذي بقي لسنوات عديدة منهاجا سياسيا للمعارضة الوطنية، واشتمل الميثاق على بنود عدة كان من أهمها:

- إمارة شرقي الأردن دولة عربية مستقلة ذات سيادة بحدودها الطبيعية المعروفة.
- تُدار بلاد شرقي الأردن بحكومة دستورية مستقلة برئاسة الأمير عبدالله بن الحسين.
- لا تعترف بلاد شرقي الأردن بمبدأ الانتداب إلا كمساعدة فنية نزيهة لصالح البلاد.
- تعتبر شرقي الأردن وعد بلفور القاضي بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين مخالفا لعهد بريطانيا ووعودها الرسمية للعرب.
- ضرورة أن تكون الانتخابات في شرقي الأردن ممثلة لإرادة الأمة وسيادتها القومية ضمن القواعد الدستورية..... (٥٢)

وانتدب المؤتمرين رئيس مؤتمرهم حسين الطراونة لمقابلة المعتمد البريطاني، وقدم إليه مذكرة تناولت العديد من المطالب أهمها ضرورة اعتبار أعضاء المؤتمر الوطني الأردني ممثلين حقيقيين للأمة، ورفض الانتداب البريطاني على البلاد، والمطالبة بالفصل بين السلطين التشريعية والتنفيذية والمطالبة بجعل الحكومة مسؤولة أمام المجلس التشريعي الذي تنتخبه الأمة والتخلص من الموظفين البريطانيين. (٥٣)

ونلاحظ من خلال المؤتمر الوطني الأول اعترافه - ولأول مرة - بشرقي الأردن دولة عربية مستقلة ذات سيادة بحدودها الطبيعية مما يُعد تطورا ملموسا في الرؤية السياسية الوطنية الشعبية الأردنية التي بقيت حتى ذلك الوقت تنظر إلى شرقي الأردن باعتباره إقليما من أقاليم دولة الوحدة العربية، وهذا يشير بالتالي إلى تحرر قادة العمل الوطني من أفكار ومبادئ حزب الاستقلال العربي التي حكمت نظرتهم السياسية لنظام الحكم في السنوات السابقة.

وإلى جانب ذلك، وعلى النقيض منه، فإن ما يؤخذ على هذا المؤتمر هو اعترافه بالانتداب البريطاني على شرقي الأردن مما يُعد تحولا جذريا أيضا في الموقف الشعبي الأردني الذي كان يعبر فيما سبق - وبوضوح كبير - عن رفضه للانتداب رفضاً تاماً باعتباره صيغة من صيغ الاستعمار الحديث للشعوب.

وعقد المؤتمر الوطني الثاني في عمان في ٧ كانون الأول ١٩٢٩ م، وقد صيغت قراراته بشكل شكوى مقدمة إلى عصبة الأمم المتحدة ضد الدولة المنتدبة يطالبون فيها ضمان حقوقهم ومعامل دولتهم وحرقاتهم المشروعة ويؤكدون تمسكهم بميثاقهم الوطني الذي أعلنوه في مؤتمهم الأول، ورفضهم للمعاهدة الأردنية البريطانية، كما قرروا المطالبة بالاستقلال التام وتأليف حكومة وطنية حائزة على ثقة الشعب وتعديل القوانين المجحفة وإلغاء القوانين الجائرة، وأن العمل العربي المشترك هو غاية ما يمكن التوصل إليه. (٥٤)

ويلاحظ أن قرارات المؤتمر الوطني الثاني جاءت تكراراً لقرارات المؤتمر الوطني الأول، ولبنود الميثاق الوطني، لكنها أكدت على مسألة الوحدة العربية والسعي من أجل إنجازها، وهو ما أغفله المؤتمر الأول، كما نلاحظ تطوراً ملموساً في شكل الممارسة السياسية الشعبية، والذي جاء من خلال نقل المعركة مع الحكومة البريطانية إلى ساحة عصبة الأمم المتحدة، وكان ذلك على خلفية إغلاق دار الاعتماد في عمان وحكومة الانتداب في فلسطين الطريق أمام أي حوار مع اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني الأول، فجاءت القرارات بشكل شكوى لدى جمعية الأمم المتحدة من ممارسات الحكومة البريطانية وأجهزتها السياسية والإدارية والاقتصادية والتشريعية.

وعقد المؤتمر الوطني الثالث في مدينة إربد في ٢٥ أيار ١٩٣٠ م، وافتتح المؤتمر بنشيد وطني قدمه طلاب مدرسة إربد، وألقيت فيه العديد من الخطابات، وطالب بإنشاء حكومة دستورية مسؤولة أمام مجلس نيابي، وعدم الاعتراف بمشروعية المجلس التشريعي الذي انتخب مؤخراً، وإلغاء القوانين الاستثنائية والاستغناء عن الموظفين المعارين للحكومة ومجابهة الصهيونية، وجدد المؤتمر معارضتهم لبنود المعاهدة الأردنية البريطانية، وقرر أعضاء المؤتمر ضرورة التئام المؤتمر بعد ثلاثة شهور للتداول في إقرار الطرق الإجرائية لتنفيذ أحكام مقررات المؤتمر... (٥٥).

والملاحظ على المؤتمر الثالث وقراراته أنها كانت تكراراً لقرارات المؤتمرين السابقين، والظاهر أنه لم ينجز مهماته، وأنه فشل في اتخاذ قرارات جوهرية، كما أنه لم يتمكن من إقرار وسائله وأدواته النضالية، ويمكن ملاحظة ذلك من قراره الأخير، فالمؤتمران الوطنيان السابقان إضافة للمؤتمر الثالث كانت تُعقد كل سنة، ومعنى عقد المؤتمر التالي بعد ثلاثة شهور يشير إلى حجم الخلافات التي عبرت عن نفسها في المؤتمر بصور متعددة، منها رفض عدد من أعضائه التوقيع على قراراته، والدليل على هذه الخلافات هو إصرار البعض من أعضاء المؤتمر على الانشقاق وتشكيل حزب سياسي.

أما المؤتمر الوطني الرابع فقد عُقد في عمان في ١٥ آذار ١٩٣٢م، بعد أن فشل في الائتئام في الموعد المحدد الذي حدده المؤتمر الثالث، وكانت قراراته محكومة إلى الانقسامات التي سادت بين أعضاء المؤتمر، فكانت صورة مكررة عن قرارات المؤتمرات السابقة وهي عدم الاعتراف بالمعاهدة والمطالبة بإنشاء حكومة دستورية، وتخفيض الضرائب، والاستغناء عن الموظفين غير الأردنيين المعارين من قبل حكومة الانتداب وإلغاء القوانين إضافة إلى مقاومة الصهيونية...^(٥٦)

ويلاحظ أن قرارات المؤتمر الرابع المكررة لم ترق إلى مستوى قرارات المؤتمرات السابقة، ويعود ذلك إلى ضعف موقف اللجنة التنفيذية للمؤتمر إثر تفكك عدد كبير من أعضائها وانسحابهم من المؤتمر، ومن مؤشرات هذا الضعف أن الحكومة لم تعلق بالا لتهديدات اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني التي لوحت بها حول الدعوة إلى عصيان مدني إذا لم تستجب الحكومة وتنفذ مقررات المؤتمر الرابع.

أما المؤتمر الوطني الخامس فقد عُقد في فندق الكمال في عمان في ٦ حزيران ١٩٣٣م، وكانت أهم قراراته تأليف حكومة وطنية مسؤولة، والمطالبة بمفاوضة بريطانيا لتعديل المعاهدة بصورة تضمن حقوق البلاد وسيادتها القومية، واستنكار أعمال الصهيونية والمطالبة بوضع تشريع يمنع بيع الأراضي لليهود، ويمنع اليهود من الإقامة الدائمة في شرقي الأردن...، واقترحت اللجنة التنفيذية للمؤتمر أن تنتخب كل مقاطعة لجنة عنها تتصل باللجنة التنفيذية ليعمل الجميع على تنفيذ المقررات.^(٥٧)

والملاحظ على قرارات المؤتمر الوطني الخامس أنها أظهرت تطوراً ملموساً في طريقة تعامل المؤتمرات الوطنية مع المعاهدة الأردنية البريطانية كأمر واقع لا بد منه، لذلك طالب هذه المرة بالعمل على تعديلها بدلا من إلغائها ورفضها كما كان عليه الحال في المؤتمرات السابقة، لذلك نجد هذا المؤتمر على نقيض المؤتمرات السابقة يضع الآلية والطرق والوسائل المناسبة لتنفيذ قراراته، فشكل لجان المناطق والمقاطعات ليُسنَد إليها تنفيذ قرارات المؤتمر.

أما القناة الأخرى التي سار الوطنيون في دربها في نضالهم المنظم فهي تشكيل الأحزاب السياسية، فكان حزب الشعب قد شكّل في آذار عام ١٩٢٧،^(٥٨) وفي نيسان ١٩٢٩م تأسس حزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني برئاسة حسين الطراونة، وأصدر مجلة أسبوعية ناطقة باسمه هي مجلة الميثاق، وانضم إلى الحزب زعماء العشائر في الكرك، وفي حزيران ١٩٣٠م شكّل الحزب الحر المعتدل، وضم شيوخ العشائر الموالية لعشيرة المجالي، وكان هذا الحزب معارضاً لحزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني.^(٥٩)

كما ظهر حزب سياسي في آذار ١٩٣٣م هو حزب التضامن الأردني، والذي ضم شبانا من أهالي شرقي الأردن معظمهم من الموظفين الذين كانوا يطمعون في الحلول محل كبار الموظفين من أصل فلسطيني أو سوري. (٦٠)

٢. صدور القانون الأساسي لإمارة شرقي الأردن:

لما كانت المادة الثانية من المعاهدة الأردنية البريطانية قد نصت على أن سلطتي التشريع والإدارة يتولاهما في شرقي الأردن صاحب السمو الأمير عن طريق الحكومة الدستورية التي يعينها بحدودها قانون شرقي الأردن الأساسي، فقد أصدر الأمير عبدالله القانون الأساسي لشرقي الأردن، والذي أرسى القواعد الأولية لمؤسسات الحكم، وفي الحقيقة فإن القانون الأساسي مثله مثل نصوص المعاهدة كان من إعداد لجنة من البريطانيين دون مشاركة أردنية، وما كان على الأمير عبد الله وحكومته إلا أن يوافقا عليه. (٦١)

فبعد شهرين من توقيع المعاهدة الأردنية البريطانية نُشر القانون الأساسي في ١٦ نيسان ١٩٢٨م، وأصبح نافذ المفعول منذ تاريخ نشره؛ فلم يُعرض على المجلس التشريعي فيما بعد لمناقشته أو المصادقة عليه كما كان الأمر بالنسبة للمعاهدة، وقد بقيت مواده نافذة مع التعديلات التي أُجريت عليه إلى أن صدر الدستور الأردني بعد إعلان الاستقلال التام عام ١٩٤٦م، ونشر في الجريدة الرسمية أوائل عام ١٩٤٧م. (٦٢)

وقد تضمن القانون الأساسي اثنتين وسبعين مادة موزعة على مقدمة وسبعة فصول، تضمنت المقدمة ثلاث مواد تناولت تطبيق القانون وعاصمة البلاد وتشكيل الراية الوطنية. (٦٣)

وشكلت المواد (٤-١٥) الفصل الأول من القانون، وتناولت حقوق المواطنين والجنسية والمساواة والحرية الشخصية والعدالة وحماية الملكية، ولغة الدولة الرسمية وحرية الرأي والاجتماع، وحق الطوائف المختلفة في إنشاء المدارس وتعليم أبناء كل طائفة بلغتها الخاصة، واعتبار جميع المراسلات البريدية والبرقية والمخابرات الهاتفية سرية لا تخضع للمراقبة والتدقيق، كما وضع القانون علاقة الدين مع الدولة؛ بحيث تضمن الدولة لجميع القاطنين في إمارة شرقي الأردن الحرية التامة في العقيدة وحرية القيام بشعائر العبادة لكن بشكل لا يؤثر في أنظمة الدولة ولا تكون منافية للأداب.

أما المواد (١٦-٢٤) فقد شكلت الفصل الثاني، وتناولت الأمير وحقوقه وسلطات الأمير التشريعية والإدارية وشروط ولاية العهد، وحقه في سن القوانين والمصادقة عليها، ومراقبة تنفيذها، وعقد المعاهدات وإصدار الأوامر بإجراء الانتخابات للمجلس التشريعي، ومن الأمثلة على صلاحيات الأمير الإدارية أنه من حقه تعيين رئيس الوزراء وإقالته وقبول

استقالته، والأمير هو الذي يعين جميع الموظفين ويعزلهم، وهو الذي يمنح الرتب العسكرية ويستردها، أما صلاحيات الأمير التشريعية فمن الأمثلة عليها أن الأمير من حقه دعوة المجلس التشريعي للانعقاد، ومن حقه تأجيل انعقاد المجلس أو فضه وحله.

وشكلت المواد (٢٥ - ٤١) الفصل الثالث، حيث أناطت السلطات التشريعية بالمجلس التشريعي والأمير، وجعلت تأليف هذا المجلس من ممثلين منتخبين ومن رئيس الوزراء وأعضاء المجلس التنفيذي، ونص على أن مدة المجلس التشريعي ثلاث سنوات، كما حدد شروط الترشيح لعضوية المجلس التشريعي وشروط انعقاده وكيفية حله وأنيطت رئاسة جلسات المجلس التشريعي برئيس المجلس التنفيذي أو من ينوب عنه، وتتخذ قراراته بأغلبية الأصوات التي لا تنفذ إلا بموافقة الأمير عبد الله بن الحسين.

ومن الأمثلة على علاقة الأمير عبد الله مع المجلس التشريعي الأول دعوته للمجلس الأول للانعقاد في ٢ نيسان ١٩٢٩م وافتتاحه له في اليوم ذاته بخطاب تعرض فيه للمعاهدة، لكن علاقة الأمير مع أعضاء هذا المجلس تدهورت خاصة بعد أن رفضوا الموافقة على ملحق موازنة ١٩٣٠ - ١٩٣١م، الذي خصص للانفاق على قوات البادية، مما أدى إلى قيام الأمير بإصدار قراره بحل هذا المجلس في ٩ شباط ١٩٣١م، والدعوة إلى انتخابات جديدة. (٦٤)

وشكلت المواد (٤٢ - ٥٥) الفصل الرابع، وتناولت أمور القضاء؛ فللأمير حق تعيين قضاة المحاكم، ولا يجوز عزل القضاة إلا بموجب قانون خاص، وتم تقسيم المحاكم إلى ثلاثة أنواع؛ المحاكم المدنية والدينية والخاصة، وأقر القانون علنية المحاكمات، وحظر التدخل في شؤون المحاكم.

أما المواد (٥٦ - ٥٧) فقد شكلت الفصل الخامس، وتناولت القضايا الإدارية كتعيين الموظفين وعزلهم والتقسيمات الإدارية لإمارة شرقي الأردن ودرجاتها وأسمائها ومنهاج إدارتها والشؤون البلدية وإدارتها في مدن الإمارة وبلدانها، أما المواد (٥٨ - ٦٠) فقد شملها الفصل السادس، وتناولت نفاذ القوانين والأحكام، حيث أبقّت العمل ببعض القوانين العثمانية بمقدار ما تسمح به الأحوال، ومن الأمثلة على ذلك أنه اتخذ قراراً بأن جميع الأعمال التشريعية الصادرة عن السلطة منذ ٢٣ أيلول ١٩١٨م تعتبر ما تزال نافذة المفعول ومعمولا بها كل العمل إلى أن تلغىها أو تعدلها السلطة التشريعية.

وشكلت المواد الأخيرة (٦١ - ٧٢) الفصل السابع، وتضمنت مواد متنوعة تناولت تنظيم أمور الأوقاف الإسلامية بقانون خاص وإدارة شؤونها المالية، ويتم تصديق مخصصات كل سنة بقانون سنوي، وأقر القانون عدم فرض أي ضريبة إلا بقانون، ... (٦٥)

ويلاحظ من مواد القانون الأساسي أن بريطانيا ركزت السلطة في يد الأمير وحده دون غيره من مؤسسات الدولة، فهي أي بريطانيا كانت تفضل التعامل مع حاكم مطلق على أن تتعامل مع حكومة برلمانية لسهولة الحصول على قرار الحاكم الفرد. (٦٦)

كما نلاحظ أن الحكومة البريطانية اعتبرت القانون الأساسي منحة منها، والتي كانت في الأصل بيدها السلطة وبيد الأمير عبدالله فتخلت عن بعض الامتيازات، ومن الناحية السياسية نجد أن القانون الأساسي وضع بهدف إضفاء الشرعية على المعاهدة الأردنية البريطانية ليقال إن في شرقي الأردن حكومة دستورية ممثلة للشعب الأردني قد وافقت على المعاهدة.

وقد عرضت حكومة الانتداب القانون الأساسي على الأمير عبدالله ورئيس حكومته، وللذين فضلاً إدخال تعديلات عليه منها أن الأمير يعقد المعاهدات بشرط أن لا تنفذ أية معاهدة قبل مصادقة المجلس التشريعي عليها، لكن وزير المستعمرات البريطاني أصر على أن تحتفظ بريطانيا بحق عقد المعاهدات نيابة عن إمارة شرقي الأردن لتبقى بريطانيا مستأثرة بالنفوذ ومتحكمة بمصير البلاد. (٦٧)

ومع ذلك فقد كانت حكومة شرقي الأردن مع ذلك القانون بمعظم مواده؛ فقد صرح رئيس المجلس التنفيذي (رئيس الحكومة) في مقابلة صحفية أن القانون الأساسي يضمن لشرقي الأردن كافة الحقوق المدنية والدينية، وبين أنه لا يمكن وضع دستور أفضل من هذا الدستور من قبل أي هيئة وطنية، وأنه مقتبس من أحدث الدساتير، وأفضل من أي دستور تسير عليه بلاد مشابهة لشرقي الأردن. (٦٨)

أما الأهالي وشيوخ شرقي الأردن وأعيانها فقد أبدوا معارضة له؛ لأنهم وجدوه قد فرض فرضاً عليهم من قبل السلطة الانتدابية، وكانت حجتهم في ذلك أنه لا يجوز فرض قانون أساسي أو دستور للبلاد إلا من خلال مؤسسة وطنية منتخبة من قبل الشعب. (٦٩) والحقيقة أن المعارضة الشعبية للقانون الأساسي هي جزء من المعارضة للمعاهدة الأردنية البريطانية التي يُعد القانون الأساسي جزءاً منها.

٣. المجلس التشريعي:

تعد المعاهدة الأردنية البريطانية وما انبثق عنها من قانون أساسي القاعدة التي انطلقت منها التشريعات التي نظمت الإدارة وشؤون الحكم في إمارة شرقي الأردن في المرحلة الأولى من نشأتها، وأولى التشريعات التي صدرت بعد إقرار المعاهدة الأردنية البريطانية والقانون الأساسي هو المجلس التشريعي.

فقد نصت مواد القانون الأساسي الخامسة والعشرين، وحتى الواحدة والأربعين على تأليف مجلس تشريعي، وتعيين صلاحياته ومسار أعماله الإجرائية، ومما جعل قيام المجلس التشريعي أمراً محتوماً ما نصت عليه المادة الثانية والمادة العشرون من المعاهدة الأردنية البريطانية من وجوب المصادقة عليها من قبل الحكومة الدستورية، ولا تكون الحكومة دستورية حقا إلا عن طريق موافقة ممثلي الشعب عليها.

وبناء على ذلك نشرت حكومة إمارة شرقي الأردن قانون انتخاب المجلس التشريعي في ١٧ حزيران ١٩٢٨م الذي حدد عدد أعضاء المجلس بستة عشر شخصاً يُنتخبون على مرحلتين أولية وثانوية، وأخذ بعين الاعتبار تمثيل المسيحيين والشراكسة بعدد معين لكل منهم، وبموجب هذا القانون قُسمت إمارة شرقي الأردن إلى أربع دوائر انتخابية هي البلقاء (يمثلها ستة أعضاء بينهم اثنان من الشراكسة وواحد مسيحي) وعجلون (يمثلها أربعة أعضاء أحدهم مسيحي) والكرك (يمثلها ثلاثة أعضاء أحدهم مسيحي) ومعان (يمثلها عضو واحد مسلم)، وبالإضافة إلى هذه الدوائر أعطى قانون الانتخاب لقبائل البدو عضوين أحدهما عن بدو الجنوب والآخر عن بدو الشمال.^(٧٠)

ولم يجد قانون الانتخاب للمجلس التشريعي قبولاً لدى الأهالي والوطنيين الذين اعترضوا عليه، لأنه لا يقوم على أساس المسؤولية الحكومية، والدليل على ذلك أنه سيشارك في عضوية المجلس رجال الحكومة، كما اعترض الوطنيون على مبدأ أن قانون الانتخاب لم ينص على تقسيم الدوائر الانتخابية بنسبة النفوس، لذلك قامت في البلاد حركة ترمي إلى مقاطعة التسجيل والانتخاب معاً، واشترط الوطنيون للدخول في الانتخاب أن يُعدّل قانون الانتخاب بشكل يلائم حق التمثيل الصحيح القانوني، وأن تُفصل السلطة التنفيذية عن السلطة التشريعية في دعوة المجلس التشريعي.^(٧١)

كما أجرت الحكومة بعض التعديلات على قانون الانتخاب اعتبرها الناس إمعاناً في زيادة بطلانه، ومن ذلك التعديل الذي يقضي بحرمان العشائر غير الرجل من حق التسجيل الإفرادي وحصر هذا الحق بالشيوخ والمخاتير، والتعديل القاضي بإنقاص الدوائر الانتخابية من أربع إلى ثلاث بعد إخراج معان لامتناعها بالإجماع عن التسجيل، والتعديل الذي قضى بتمديد مدة التسجيل والانتخاب لمناطق دون أخرى بعد أن كانت المدة المحدودة رسمياً للتسجيل قد انتهت.^(٧٢)

وعلى الرغم من الضجة العنيفة والمعارضة الشديدة التي أثارها جانب كبير من الأهالي، فإن الحكومة مضت في تنفيذ خططها لإجراء الانتخابات، وكان جل اهتمام الناس محصوراً في أمر المصادقة على المعاهدة التي قابلوها بعداء بالغ، وذلك لأن مصير

المعاهدة كان معلقا بمصادقة المجلس التشريعي عليها أو عدم المصادقة، فقد جرى البحث الجدي من قبل الأمير وحكومته أكثر من مرة مع المسؤولين البريطانيين لإجراء تعديل ما على المعاهدة لكن الأخيرين أصروا على أن تُعرض كما هي على المجلس ودون أي تغيير، فإما أن تتم المصادقة عليها وإما أن تُرفض، وعندئذ يجري النظر في مستقبل البلاد مجددا. (٧٣)

وكان من الطبيعي أن توقف الحكومة إلى جانب المعاهدة على اعتبار أنه شر لا بد منه، لذلك ما لبث الأمير عبدالله والحكومة يدعوان المواطنين إلى تسجيل أسمائهم للانتخاب، ويمكن القول إنه لولا تدخل الأمير مع زعماء البلاد وأعيانها، ولولا الوسائل الإدارية التي استخدمتها الحكومة كإعطاء الموظفين وأفراد الجيش الحق في الاشتراك في الانتخابات لما أُتيح للانتخابات أن تجري، ولما أُتيح للمجلس التشريعي أن يلتئم. (٧٤)

وفي نهاية الأمر أسفر الجدل عن رجحان كفة مؤيدي الانتخابات التي جرت بالفعل خلال شهري كانون الثاني وشباط ١٩٢٩م، وانعقد المجلس التشريعي الأول في ٢ نيسان ١٩٢٩م، وكان حدثا مهما في حياة إمارة شرقي الأردن السياسية ونتيجة مباشرة للتطور السياسي الذي شهدته الإمارة بعد توقيع المعاهدة الأردنية البريطانية. (٧٥)

وخلال عهد إمارة شرقي الأردن ١٩٢١ - ١٩٤٦م شهدت البلاد خمسة مجالس تشريعية، فقد كان الحل هو مصير المجلس التشريعي الأول، وذلك في شباط ١٩٣١م لعدم موافقته على بعض المخصصات الإضافية على موازنة ١٩٣٠ - ١٩٣١م، فأصدر الأمير أمره بحل المجلس التشريعي وإجراء انتخابات جديدة. (٧٦)

وأجريت انتخابات المجلس التشريعي الثاني في حزيران ١٩٣١م، واستمر في أداء واجباته حتى أتم مدته الدستورية وهي ثلاث سنوات، وأجريت في ١٦ تشرين الأول ١٩٣٤م انتخابات المجلس التشريعي الثالث الذي أتم مدته الدستورية، فأجريت انتخابات المجلس التشريعي الرابع في ١٦ تشرين الأول ١٩٣٧م الذي وبعد أن أتم مدته الدستورية مُدّت لسنتين أخريين أي حتى عام ١٩٤٢م، وفي عهد هذا المجلس تم تعديل المعاهدة الأردنية البريطانية ١٩٢٨م، والقانون الأساسي.

أما المجلس التشريعي الخامس فقد أُجريت انتخاباته في ٢٠ تشرين الأول ١٩٤٢م بعد أن عدل قانون الانتخاب، وقُسمت الإمارة بموجبه إلى أربع دوائر انتخابية، وأكمل هذا المجلس مدته الدستورية، ثم مُدّت سنتين أخريين حتى إعلان الدستور الجديد للمملكة الأردنية الهاشمية عام ١٩٤٧م عندما أُجريت الانتخابات لاختيار أعضاء المجلس النيابي الأول الذي حل محل المجلس التشريعي بموجب الدستور بعد أن حصلت الإمارة على استقلالها وتسميتها بالمملكة الأردنية الهاشمية. (٧٧)

ثالثاً. التعديلات التي أجريت على المعاهدة الأردنية البريطانية:

لم ترضِ المعاهدة الفئات الواعية في المجتمع الأردني، لذلك رفضتها كما رفضت الانتداب من قبلها، ولم تترك هذه الفئات على اختلاف أنواعها ومستوياتها الاجتماعية والسياسية فرصة إلا وانتهزتها لطلب تعديل أحكام المعاهدة بشكل يحقق للبلاد استقلالها وحريتها، مستفيدة في ذلك من نص المادة العشرين من المعاهدة التي تنص على أنه «لا شيء يمنع الفريقين المتعاقدين من النظر حيناً بعد حين في نصوص هذا الاتفاق بقصد أي تنقيح قد يلوح أنه مرغوب»^(٧٨)

فلم يمر شهران على توقيع المعاهدة إلا وبعث رئيس الحكومة الأردنية برسالة إلى المندوب السامي البريطاني يؤكد له أنه وبعد التصديق على المعاهدة من قبل المجلس التشريعي، فلا بد من ضرورة عقد مفاوضات ثنائية لسد الثغرات الموجودة في المعاهدة وتعديلها بطريقة ترضي الطرفين.^(٧٩)

ثم تتالت المحاولات الأردنية الساعية إلى تعديل المعاهدة: فقد طلب المجلس التشريعي الأول في قراره بالمصادقة على المعاهدة في حزيران ١٩٢٩م من الحكومة أن تسعى لتعديل بعض المواد، فحاول رئيس المجلس التنفيذي حسن خالد أبو الهدى إقناع الحكومة البريطانية عن طريق المعتمد البريطاني في عمان بضرورة التعديل، لكنه لم ينجح في ذلك، وأشار الأمير في خطابه الذي ألقاه في المجلس التشريعي الثاني في ١٠ حزيران ١٩٣١م إلى محاولات الحكومة لتعديل مواد المعاهدة والفقرات المعترض عليها فيها، كما ألح المجلس التشريعي الثاني على الحكومة للمضي في سبيل التعديل، فرفع المجلس التنفيذي مذكرة إلى الأمير للسعي لدى بريطانيا لتحقيق مطلب المجلس التشريعي، فرفع الأمير الطلب إلى المندوب السامي الذي رد عليه بمذكرة يأسف فيها بأنه لن يستطيع في الوقت الحالي تنفيذ مطالب الحكومة الأردنية بالتعديل.^(٨٠)

وظهر نشاط المعارضة كما ذكرنا سابقاً، والتي اشتركت فيها كافة أطراف الشعب بمختلف انتماءاتهم القبلية والقومية والسياسية، فشهدت البلاد عام ١٩٣٣م أربع مظاهرات في أربعة أيام متتالية ابتداء من ٢٧ تشرين الأول في عمان وحدها، تعرض خلالها الجنرال جلوب John Bagot Glubb رئيس الجيش ودوريات البادية للرشق بالحجارة.^(٨١)

ومع شدة إصرار أمير البلاد وتعدد المذكرات التي أرسلها إلى الجانب البريطاني للموافقة على إجراء تعديلات ضرورية على المعاهدة وصلت الأمير مذكرة من المندوب السامي البريطاني في ٢٨ كانون الثاني ١٩٣٣م يوافق فيها المندوب على إرسال المقترحات الأردنية إلى وزير المستعمرات في القريب العاجل.^(٨٢)

وبغض النظر عن الأسباب التي كانت تؤدي بالحكومة البريطانية إلى المماطلة في إجراء بعض التعديلات على المعاهدة، فقد وجدت أنه من الحكمة الاستجابة لبعض المطالب الأردنية، وأجريت العديد من التعديلات حتى حصول إمارة شرقي الأردن على الاستقلال عام ١٩٤٦م، وكانت أهم هذه التعديلات هي ما يأتي:

١. تعديلات عام ١٩٣٤م: التقى المندوب السامي البريطاني آرثر واكهوب Arthur Wauchope ورئيس المجلس التنفيذي الأردني إبراهيم هاشم في القدس، ووقعا اتفاقا في ٢ حزيران ١٩٣٤م، تضمن تعديلات على المادتين الأولى والسابعة من المعاهدة، وكانت قد وصلت الأمير رسالة من المعتمد البريطاني في ٢٨ أيار ١٩٣٤م يعتذر فيها عن إجراء أي تعديلات حسب الاقتراحات الأردنية فيما يتصل بالمواد ٢، ٥، ٦، ١٠، ١١، ١٤، ١٦ من المعاهدة. (٨٣)

وتضمن هذا التعديل إلغاء المادة الأولى من المعاهدة الأردنية البريطانية والاستعاضة عنها بالنصوص التالية: «يوافق صاحب السمو الأمير على أن يمثل صاحب الجلالة البريطانية في شرق الأردن معتمد بريطاني يعمل بالنيابة عن المندوب السامي لشرق الأردن، على أن تجري المخابرات بين حكومة شرقي الأردن وأي دولة أخرى عن طريق المعتمد البريطاني والمندوب السامي»، «يوافق صاحب الجلالة البريطانية على أن لصاحب السمو الأمير أن يعين موظفين قنصليين لدى أية دولة عربية مجاورة بحسب ما قد يعتبر ذلك لازما»، «يوافق صاحب السمو الأمير على أن النفقات العادية للحكومة المدنية والإدارة تتحملها بأسرها حكومة شرقي الأردن»، أي أن ما تم تعديله على المادة الأولى هو حذف النص المتضمن تحمل الحكومة الأردنية نفقات المعتمد البريطاني وموظفي دار الاعتماد.

كما تضمن التعديل إلغاء الفقرة الأولى من المادة السابعة والاستعاضة عنها بـ «لا يكون بين فلسطين وشرقي الأردن أي حاجز جمركي ما لم يقع اتفاق بين البلدين». (٨٤)

٢. تعديلات عام ١٩٣٩م: لم ترضِ تعديلات عام ١٩٣٤م الأمير ولم تقبل بها المعارضة، فرفع إليه المجلس التنفيذي في ١٧ نيسان ١٩٣٧م مذكرة تطلب منه السعي لتعديل بعض مواد معاهدة ١٩٢٨م واتفاق ١٩٣٤م، وكان أهم هذه المطالب:

تعديل الفقرة الأولى من المادة الأولى من الاتفاق الملحق المؤرخ في ٢ حزيران ١٩٣٤م بشكل يخول الأمير حق تعيين ممثل له لدى الحكومة البريطانية في لندن، وأن يكون الممثل البريطاني في شرقي الأردن مرتبطا بوزير حكومة جلالته مباشرة.

- تعديل المادة السادسة من معاهدة ١٩٢٨م بحيث تكون «مشورة صاحب الجلالة البريطانية في قانون الموازنة السنوي الأردني شاملة فصول الموازنة بمجملها دون تناول مفردات مواد الموازنة».

- إلغاء الفقرة الثالثة من المادة الخامسة من معاهدة ١٩٢٨م الخاصة بضرورة عودة الأمير إلى الحكومة البريطانية للحصول على موافقتها في التصرف في الأموال العامة.

- تعديل الفقرة الثانية من المادة العاشرة من معاهدة ١٩٢٨م بحيث لا يتضمن النص الجديد موافقة بريطانيا كشرط لإنشاء القوات العسكرية. (٨٥)

وبناء على دعوة من الحكومة البريطانية وصل الأمير عبدالله إلى لندن في ٣٠ نيسان ١٩٣٧م لحضور حفل تتويج الملك جورج السادس، وبقي هناك حتى ١٣ حزيران، (٨٦) حاول خلالها إقناع المسؤولين البريطانيين بالمطالب الأردنية حول تعديل المعاهدة، لكنه لم يحصل على أي رد إيجابي. (٨٧)

لكن، وعند انعقاد مؤتمر لندن في بداية ١٩٣٩م الذي كان مخصصا للبحث في المسألة الفلسطينية، توصل رئيس المجلس التنفيذي الأردني توفيق أبو الهدى مع وزير المستعمرات البريطاني إلى تعديل بعض مواد معاهدة ١٩٢٨م، وتضمنت الترتيبات الجديدة تنازلات من الجانب البريطاني أهمها:

- أن مجلس وزراء سيحل محل المجلس التنفيذي، وسيكون مجلس الوزراء مؤلفا من رئيس ووزراء خمسة، ولهذا المجلس صلاحيات ومهام المجلس التنفيذي نفسها.

- وفيما يتصل بحق حكومة شرق الأردن تعيين القناصل في بعض الدول العربية المجاورة، فقد كان تعديل عام ١٩٣٤م قد نص عليه، لكن في تعديل ١٩٣٩م أعطت الحكومة البريطانية موافقتها التامة عليه.

- كما مُنح الأمير حق التصرف بحرية إنشاء أو الاحتفاظ بأية قوات عسكرية حتى دون موافقة بريطانيا.

- حُررت مالية وإدارة شرقي الأردن من رقابة المعتمد البريطاني في عمان.

- إحلال موظفين أردنيين، حيثما أمكن ذلك، محل الموظفين الفلسطينيين. (٨٨)

ومما لا شك فيه أن التعديلات التي حصلت عليها الإمارة هذه المرة كانت خطوة جيدة إلى الأمام؛ إذ أزاحت جانبا السيطرة المباشرة للمعتمد البريطاني، وأتاحت للحكومة الأردنية التحرك بمزيد من الحرية على الصعيدين الداخلي والخارجي، لذلك صدر في ٥ آب ١٩٣٩ قانون معدل للقانون الأساسي ليتناسب مع الامتيازات الجديدة التي حصلت عليها حكومة شرقي الأردن، (٨٩) ومع ذلك فهما اتسعت سلطات الأمير والحكومة إلا أنهما بقيا مرتبطين ببريطانيا، فقد فسر ممثل الحكومة البريطانية في لجنة الانتدابات الدائمة اتفاق

١٩٣٩م بأنه تخفيف من قبضة سلطات الانتداب على شرقي الأردن وليس منح سلطات إضافية للأمير عبدالله، وأضاف بأنه حتى لو مُنح الأمير عبدالله سلطات أوسع، فإن ذلك لن يغير من الواقع شيئاً نظراً لسيادة الدولة المنتدبة على الأموال اللازمة لكل تطوير في البلاد، وأوضح أن بريطانيا لا زالت تباشر سلطتها في إلغاء أي قرار يتعارض مع مصالحها والتزاماتها وتصدره حكومة شرقي الأردن. (٩٠)

٣. تعديل عام ١٩٤١م: اعترافاً من بريطانيا بموقف الأمير عبدالله وحكومته خلال الحرب العالمية الأولى، وخدمة لمصالحها الخاصة عقدت مع شرقي الأردن اتفاقاً جديداً في ١٩ كانون الثاني ١٩٤١م، واعتبر ملحقاً لمعاهدة ١٩٢٨م، ونص التعديل على أنه «يمكن لصاحب الجلالة البريطانية أن يحتفظ بقوات مسلحة في شرقي الأردن، ويمكن أن ينشئ وينظم ويراقب في شرقي الأردن قوات مسلحة»، وتم توقيع الاتفاق في عمان، ونشرت الحكومة الأردنية في ٧ كانون الأول ١٩٤١م بلاغاً رسمياً أوضحت فيه أن هذا الاتفاق وُضع لرفع القيود فيما يتعلق بإنشاء قوات عسكرية، بينما كانت المادة القديمة (مادة ١٠ من اتفاق ١٩٢٨م) تنص على أن «لا ينشئ الأمير قوات عسكرية دون موافقة صاحب الجلالة البريطانية». (٩١)

ومن الجدير بالذكر أنه، وبعد تعديل المعاهدة عام ١٩٣٩م، قامت الحكومة الأرمنية باتصالات مع حكومات العراق وسوريا ومصر من أجل تبادل التمثيل الدبلوماسي، واستمرت الاتصالات إلى أن عُيّن قنصل أردني في بغداد وآخر في القاهرة بعد تعديل عام ١٩٤١م، أما بالنسبة لسوريا فقد رفضت السلطات الفرنسية عام ١٩٣٩م تعيين قنصل أردني في دمشق، واستمر الرفض حتى عام ١٩٤٤م عندما تولى السوريون مسؤولية الحكم عُيّن قنصل أردني في دمشق. (٩٢)

٤. تعديل عام ١٩٤٦م: لم يكن ما حصل عام ١٩٤٦م تعديلاً بقدر ما كان حلول معاهدة أردنية بريطانية جديدة محل معاهدة ١٩٢٨م، فتقديراً من بريطانيا لدعم إمارة شرقي الأردن لها في الحرب، ونتيجة للجهود التي بذلها الأمير عبدالله من أجل إلغاء معاهدة ١٩٢٨م، رأت بريطانيا وتعزيزاً لموقف شرقي الأردن في الجامعة العربية لتظهر دولة مستقلة، أن تنهي الانتداب على شرقي الأردن وتمنحه الاستقلال، لذلك وخلال زيارة الأمير عبدالله إلى لندن أجرى مفاوضات مع الحكومة البريطانية انتهت في ٢٢ آذار ١٩٤٦م بتوقيع معاهدة أردنية بريطانية تم التوقيع عليها نهائياً في ١٧ حزيران ١٩٤٦م، والتي جاءت بأربع عشرة مادة وملحقاً بعشر مواد أهمها ما ينص على الاعتراف بشرقي الأردن دولة مستقلة استقلالاً تاماً. (٩٣)

وعند نهاية الحديث عن التعديلات التي جرت على المعاهدة الأردنية البريطانية، وبأخذ الصورة العامة لهذه التعديلات نلاحظ أن جميع تلك التعديلات كانت جزئية تمس المظهر لا الجوهر، كانت تعديلات شكلية لم تعطل مفعول أي مادة خطيرة من مواد المعاهدة التي أيدت وثبتت النفوذ البريطاني في شرقي الأردن، وربما كان أخطر هذه التعديلات هو تعديل عام ١٩٤١م الذي سمح للأمير عبدالله بإنشاء قوات عسكرية، والسبب في ذلك هو لتقف هذه القوات إلى جانب بريطانيا في الحرب العالمية الثانية.

الخاتمة:

ارتبطت المعاهدة الأردنية البريطانية بطبيعة التطورات في المنطقة، فلم تقدم بريطانيا على توقيعها إلا بعد الاطمئنان بأن الوقت أصبح مناسباً للقيام بهذه الخطوة، سواء على صعيد بريطانيا نفسها أم على صعيد إمارة شرقي الأردن، وتضمن ذلك تطورات داخلية مثل الأمن والاستقرار، وانتشار الفوضى السياسية في المنطقة والمصاعب المالية، وتطورات خارجية مثل الغزوات الوهابية والحروب النجدية الحجازية.

وتشير حيثيات توقيع المعاهدة إلى أنها قد فرضت فرضاً على الحكومة والشعب الأردني، ولم يكن للجانب الأردني دور في صياغة بنودها، لذلك قام بمعارضتها، ولكن الملاحظ أنه لم يسعَ إلى إلغائها إلغاءً تاماً، بل حاول جهد طاقته أن يخفف من قيودها على البلاد.

وعلى الرغم من أن المعاهدة منحت إمارة شرقي الأردن الاستقلال والاعتراف الدولي، فإن هذا الاستقلال كان شكلياً ومنقوصاً بالنظر إلى أنها أيدت وثبتت النفوذ البريطاني، وأدت إلى استمرار بريطانيا في السيطرة على المؤسسات الحساسة في الدولة، كالجيش والأمور المالية وتعيين الموظفين وغيرها، وبخاصة أن بنود المعاهدة لم تبتعد عن مواد صك الانتداب على شرقي الأردن.

وكانت هذه المعاهدة خاتمة فترة من حياة الإمارة اتصفت بالاضطرابات الداخلية والمصاعب المالية والاقتصادية والاعتداءات الخارجية المتكررة والصراع بين سلطات الانتداب والمواطنين من خلال مؤتمراتهم وأحزابهم، ورغم هذا وذاك فقد شكلت المعاهدة فاتحة عهد جديد وحياء سياسية نشطة، أرست أسس العلاقة الأردنية البريطانية، وأسهمت في إقامة علاقات ثابتة مع الأقطار العربية المجاورة، وقيام مؤسسات دستورية جديدة،

فعلى سبيل المثال أصبحت العلاقة التي تحكم بريطانيا وشرقي الأردن علاقة متفقا عليها من الجانبين، بعد أن كانت علاقة محكومة بوثيقة انتداب من طرف واحد.

وقد تمثلت الحياة السياسية الخصبية التي أفرزتها المعاهدة بمظاهر عدة أهمها: بناء مؤسسات الدولة وتنظيم أجهزة الحكم المختلفة، وذلك بإعلان القانون الأساسي للبلاد، وتأسيس مجلس تشريعي منتخب وظهور الأحزاب السياسية على المسرح السياسي الأردني.

وأدت المعاهدة إلى وعي سياسي مبكر في تاريخ الدولة الأردنية، وليس أدل على ذلك من قيام الميثاق الوطني الأولي الذي يعكس هذا الوعي السياسي، إضافة إلى بزوغ معارضة سياسية وطنية فاعلة أخذت أشكالاً ومظاهر عدة، انطلقت من الشارع ووصلت إلى داخل جلسات المجلس التشريعي ثم إلى الحكومة نفسها، وكانت هذه المعارضة قادرة على تحقيق الكثير والدليل على ذلك سلسلة التعديلات التي خضعت لها المعاهدة.

وأخيراً يمكن القول إن المعاهدة، إضافة إلى ما أفرزته من مؤسسات مثل القانون الأساسي، وضعت السلطة في يد الأمير، لأن بريطانيا كانت تفضل التعامل مع حاكم مطلق السلطة، سواء كان ملكاً أم أميراً أم شيخاً، على أن تتعامل مع حكومة برلمانية - رغم مطالبتها بأن تكون الحكومة دستورية.

الهوامش:

١. F. O 371/ 6343) , Account of three conversations held at Government House, Jerusalem, March 192; Letters from Mr. W. S Churchill to General Gouraud, 31 March, and to Sir Herbert Samuel, 2 April 1921, R. F. A. PP. 25- 33
٢. C. O 733/ 2) , Extracts from report on political situation in Transjordan,) March 1921. & Kamal Salibi: The Modern History Of Jordan, (London & New York: I. B. Tauris &Co Ltd. , 1993) , PP. 87- 88
- وانظر. زاهية قدورة: تاريخ العرب الحديث، (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٧٥م) ، ص ١٦١.
٣. Avi Shlaim: The Politics of partition 1921- 1951, King Abdullah, the Zion-ists, and Palestine, (Oxford: Oxford Univ. Press, 1998) , P. 28. & Mary Wilson: King Abdullah, Britain and the making of Jordan, (Cambridge: Cambridge Univ. Press, 1987) , P. 60
٤. Benjamin Shwadran: Jordan, A State of Tension, (New York: Council for Middle Eastern Affairs Press, 1959) , P. 141
- وانظر. كامل محمود خلة: التطور السياسي لشرقي الأردن، ١٩٢١ - ١٩٤٨م، (طرابلس - ليبيا: المنشأة العامة للنشر والتوزيع) ، ١٩٨٣م، ص ص ١٦٩ - ١٧٠. وانظر. منيب الماضي وسليمان موسى: تاريخ الأردن في القرن العشرين ١٩٠٠ - ١٩٥٩م، (عمان: مكتبة المحتسب، ١٩٨٨م) ، ص ١٩١.
٥. محمد محافظة: إمارة شرقي الأردن، نشأتها وتطورها في ربيع قرن ١٩٢١ - ١٩٤٦م، (عمان: دار الفرقان، ١٩٩٠م) ، ص ٨٤.
٦. علي محافظة: تاريخ الأردن المعاصر، عهد الإمارة ١٩٢١ - ١٩٤٦م، (عمان: مركز الكتب الأردني، ١٩٨٩م) ، ص ٣٢.
٧. الماضي وموسى: المرجع السابق، ص ١٩٤ - ١٩٦. وقد عُقد مؤتمراً لوزان في ٢٤ تموز ١٩٢٣م بين تركيا والحلفاء، وفيه تم فصل البلاد العربية عن تركيا. انظر. خليل علي مراد وآخرون: دراسات في التاريخ الأوروبي الحديث والمعاصر، (الموصل: جامعة الموصل، ١٩٨٨م) ، ص ٦٣.
٨. خلة: المرجع السابق، ص ١٧٣. والماضي وموسى: المرجع السابق، ص ١٩٦.
٩. سليمان موسى: تأسيس الإمارة الأردنية ١٩٢١ - ١٩٢٥، دراسة وثائقية، (عمان: مكتبة المحتسب، ١٩٨٩م) ، ص ١٦٣.

١٠. خلة: المرجع السابق، ص ١٧٤.
١١. موسى: المرجع السابق، ص ١٩٨ - ٢٠١ وانظر خلة: المرجع السابق، ص ١٧٤.
١٢. جريدة الشرق العربي (الجريدة الرسمية لإمارة شرقي الأردن)، ع ١، ٢٨ أيار ١٩٢٣ م. وانظر. أمين محمد سعيد: ملوك المسلمين المعاصرون ودولهم، (د. م: د. نا، ١٩٣٣ م)، ص ٣٢٩. وانظر. عبدالله بن الحسين: مذكراتي، (القدس: مطبعة بيت المقدس، ١٩٤٥ م) ، ص ١٩٢.
- C. O 831/ 1/ 4 Agreement of 20 February 1928 From the point of view of the covenant. & Robert Rinehart: "Historical setting" IN: Jordan a country study, Edited by: Richard F. Nyrop, (Washington D. C: The American University, 1980) , P. 22
١٣. علي محافظة: تاريخ الأردن المعاصر، ص ٦٣. ومحمد محتفظة: إمارة شرقي الأردن، ص ٨٦.
١٤. Philip Robins: A History of Jordan, (Cambridge: Cambridge Univ. Press, 2004) , P. 36
١٥. خلة: المرجع السابق، ص ١٧٦.
١٦. Hans Kohn: Nationalism and Imperialism in the Hither East, (New York: Howard Fertig, 1969) , P. 168
١٧. محمد محافظة: إمارة شرقي الأردن، نشأتها وتطورها في ربع قرن ١٩٢١ - ١٩٤٦ م، عمان: دار الفرقان، ١٩٩٠ م ص ١١٧.
١٨. المرجع نفسه، ص ١١٨.
١٩. المرجع نفسه، ص ص ١١٨ - ١١٩. وانظر بعض نماذج المناقشات والمسودات في: F. O 371/ 13024, Sir L. Oliphant to Sir W. Tyrrell, 25 January 1928
٢٠. F. O 371/ 12272. Lord F. Plumer to Secretary of State for the Colonies, ٢٠. 17 October 1927
٢١. عبدالله بن الحسين: الآثار الكاملة، (بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٣ م) ، ص ١٨١. وانظر. قدورة: المرجع السابق، ص ١٦٣.
- .Robins: Op. Cit; P. 36
٢٢. انظر مواد المعاهدة في: F. O 371/ 13025, Agreement between TransJordan and United Kingdom, 20 February 1928. & shwadran: Op. Cit; PP. 167- 171

- وانظر. علي محافظة: الفكر السياسي في الأردن، وثائق ونصوص ١٩١٦ - ١٩٤٦م، ج٢، ط١، (عمان: مركز الكتب الأردني، ١٩٩٠م)، ص ص ٢١٤ - ٢٢٠.
٢٣. قدورة: المرجع السابق، ص ١٦٤. وانظر.
- George L. Harris: Jordan, its people, its society, its culture, (New York: Grove Press, inc, 1958) , P. 16
- Ma'an Abu Nowar: The History of the Hashemite Kingdom of Jordan, Vol. ٢٤ 2, The development of Trans- Jordan 1929- 1939, (Amman: The Author, .1997) , P. 10
- .Ibid..٢٥
٢٦. خلة: المرجع السابق، ص ١٩٦.
- Eric Drummond: Ten Years Of World Co- Operation, (Geneva: Secretariat .٢٧ .Of The League On Nations, 1930) , P. 338
٢٨. انظر المادة الأولى والخامسة من المعاهدة في. علي محافظة: تاريخ الأردن المعاصر، ص ص ١٧٦ - ١٧٧. وانظر.
- .F. O 371/ 13025, Agreement between Transjordan and United Kingdom
٢٩. انظر المادة الثانية عشرة من صك الانتداب في. علي محافظة: الفكر السياسي في الأردن، ج٢، ص ٨٦
٣٠. انظر المادة التاسعة عشرة من المعاهدة في. علي محافظة: تاريخ الأردن المعاصر، ص ١٨٠. وانظر.
- .F. O 371/ 13025, Agreement between Transjordan and United Kingdom
٣١. انظر المادة العاشرة من صك الانتداب في. علي محافظة: الفكر السياسي في الأردن، ج٢، ص ٨٦.
٣٢. موسى: إمارة شرقي الأردن، ص ١٩٣.
٣٣. محمد محافظة: إمارة شرقي الأردن، صص ١١٧ - ١٢٠.
٣٤. جريدة فلسطين، يافا، ٢٨ أيار ١٩٢٩م.
٣٥. سعيد: المرجع السابق، ص ٣٦٣.
٣٦. فلسطين، ع ١١٢٦، ١٩ تشرين الأول ١٩٢٨.
٣٧. خلة: المرجع السابق، ص ص ١٩٦ - ١٩٧.

٣٨. هاني حوراني: تاريخ الحياة النيابية في الأردن ١٩٢٩ - ١٩٥٧ م، (نيقوسيا: شرق برس، ١٩٨٩ م)، ص ٢٣. وانظر. ابن الحسين: الآثار الكاملة، ص ١٨١. والماضي وموسى: المرجع السابق، ص ٢٨٧.

٣٩. خلة: المرجع السابق، ص ١٩٧، والماضي وموسى: المرجع السابق: ص ٢٨٧.

٤٠. خلة: المرجع السابق، ص ١٩٧، والماضي وموسى: المرجع السابق، ص ٢٨١.

٤١. Wilson: Op. Cit., P. 96.

٤٢. P. J. Vatikiotis: Politics and the Military in Jordan, A Study of the Arab le- gion 1921- 1957, (New York: Frederick A. Praeger, 1967) , P. 48

٤٣. سليمان موسى: إمارة شرقي الأردن، نشأتها وتطورها في ربع قرن ١٩٢١ - ١٩٤٦ م، (عمان: لجنة تأريخ الأردن، ١٩٩٠ م)، ص ١٩٨. وانظر.

Robins: Op. Cit; P. 36. & Wilson: Op. Cit; P97

٤٤. محمد خريسات: الأردنيون والقضايا الوطنية والقومية، دراسة في الموقف الشعبي الأردني ١٩١٨ - ١٩٣٩ م، (عمان: وزارة الثقافة، ٢٠٠٨ م)، ص ٧٦.

٤٥. الجامعة العربية، القدس، ع ١٣٧، ٤ / ٤ / ١٩٢٨ م، ص ٣. خريسات، المرجع السابق، ص ٧٧.

٤٦. موسى: إمارة شرقي الأردن، ص ١٩٨.

٤٧. عارف العارف: مذكرات عارف العارف ١٩٢٦ - ١٩٢٩ م، د. م. د. نا، ص ١٥٨. خريسات، المرجع السابق، ص ٧٨.

٤٨. الكرمل، حيفا، ع ١٢٤٤، ٧ / ١١ / ١٩٢٧ م، ص ٣. ميسون عبيدات: التطور السياسي لشرقي الأردن في عهد الإمارة ١٩٢١ - ١٩٤٦ م، (عمان: مطبعة الجامعة الأردنية، ١٩٩٣ م)، ص ١٦٢.

٤٩. العارف، المرجع السابق، ص ١٥٨. خريسات، المرجع السابق، ص ٧٩. عبيدات، المرجع السابق، ص ١٦٢.

٥٠. الجامعة العربية، القدس، ع ١٤٠، ٧ / ٦ / ١٩٢٨ م، ص ٢. علي محافظة، السياسي، ج ٢، ص ٢٤٠ - ٢٤٤. خريسات، المرجع السابق، ص ٧٩ - ٨٠.

٥١. Aruri, Op. Cit, P81. & Peter Gubser: Jordan, Crossroads of Middle East. events, (London: Croom Helm, 1983) , P. 81

٥٢. الكرمل، حيفا، ع ١٢٩٨، ٥ / ٨ / ١٩٢٨م، ص ٩. وانظر. الكتاب الأسود في القضية الأردنية، (القدس: مطبعة دار الأيتام الإسلامية، ١٩٢٩م)، ص ٩٣ - ٩٥. علي محافظة، الفكر السياسي، ج ٢، ص ٢٤٥ - ٢٤٦. وانظر. خريسات: المرجع السابق، ص ٩١. وانظر.

.Robins: Op. Cit; P. 38

٥٣. Aqil Hyder Abidi: Jordan, A Political Study 1948- 1957, (New Delhi: Indian School of International Studies, 1965) : P. 17

وانظر. علي محافظة: الفكر السياسي في الأردن، ج ٢، ص ص ٢٤٩ - ٢٥١.

٥٤. الكرمل، ١٢ كانون الأول ١٩٢٩م، وانظر. محمد محافظة: إمارة شرقي الأردن، ص ١٣٤ - ١٣٥. وعلي محافظة: الفكر السياسي في الأردن، ج ٢، ص ص ٣١١ - ٣١٢.

٥٥. الكرمل، ٧ حزيران ١٩٣٠م، وانظر الجامعة العربية، ع ٣٨٣، ٣١ نيسان ١٩٣٠م. وانظر. علي محافظة: تاريخ الأردن المعاصر، ص ٨١.

٥٦. الكرمل، ٢١ آذار ١٩٣٢م. وانظر. محمد محافظة: إمارة شرقي الأردن، ص ١٣٥

٥٧. جريدة الجامعة العربية، ٨ حزيران ١٩٣٣م. وانظر. جريدة فلسطين ع ٨٣، ٧ حزيران ١٩٢٨م، ص ٥.

.Abidi: Op. Cit; PP. 13- 14. ٥٨

٥٩. علي محافظة: العلاقات الأردنية البريطانية من تأسيس الإمارة حتى إلغاء المعاهدة ١٩٢١ - ١٩٥٧م، (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٣م)، ص ٨١.

٦٠. الماضي وموسى: المرجع السابق، ص ٣٢٦، وعلي محافظة: العلاقات الأردنية البريطانية، ص ٨١.

.Salibi: Op. Cit; PP. 114- 115. ٦١

وانظر. محافظة: العلاقات ص ص ٧٣ - ٧٤

٦٢. حوراني: المرجع السابق، ص ٢١. موسى: إمارة شرقي الأردن ص ١٩٥.

٦٣. الشرق العربي (الجريدة الرسمية لإمارة شرقي الأردن)، ع ١٨٨، ١٩ نيسان ١٩٢٨م

٦٤. حوراني: المرجع السابق، ص ٢٣.

٦٥. انظر مواد القانون في علي محافظة: تاريخ الأردن المعاصر، ص ص ١٨٢ - ١٩٤. وانظر مواد القانون باللغة الإنجليزية في:

C. O 831/ 1/ 5, Transjordan Organic Law, 1 March 1928. & shwadran: Op. .Cit;, PP. 172- 175

٦٦. علي محافظة: العلاقات الأردنية البريطانية، ص ٧٥. وانظر. احمدود اللصاصمة: الحياة النيابية في المملكة الأردنية الهاشمية من ١٩٢٩ - ١٩٦٧م، دراسة تاريخية، (عمان: المؤلف، ١٩٨٧م) ص ٢٧

٦٧. موسى: إمارة شرقي الأردن، ص ١٩٤. اللصاصمة: المرجع السابق، ص ٢٦.

٦٨. جريدة فلسطين، ١٩ تشرين الأول ١٩٢٨م.

٦٩. علي محافظة: الفكر السياسي في الأردن منذ بداية الثورة العربية الكبرى وحتى نهاية عهد الإمارة ١٩١٦ - ١٩٤٦م، ج ١، ط ١، (عمان: مركز الكتب الأردني، ١٩٩٠م) ، ص ٢١٩.

٧٠. انظر قانون انتخاب المجلس التشريعي في الجريدة الرسمية لإمارة شرقي الأردن، ع ١٩٩٠، ١٥ آب ١٩٢٨م

٧١. الماضي وموسى: المرجع السابق، ص ٢٨٤. وانظر. حوراني: المرجع السابق، ص ٢١.

٧٢. الماضي وموسى، المرجع السابق، ص ص ٢٨٤ - ٢٨٥

٧٣. المرجع نفسه، ص ٢٨٥.

٧٤. حوراني: المرجع السابق، ص ٢٠٠.

٧٥. موسى، إمارة شرقي الأردن، ص ٢٠١.

٧٦. Wilson: Op. Cit; P. 97.

٧٧. حول المجالس التشريعية انظر. اللصاصمة: المرجع السابق، ص ص ٣٥ - ٣٧.

٧٨. علي محافظة: تاريخ الأردن المعاصر، ص ١٠٠.

C. O 831/ 10/ 11, Translation of Letter from Hassan Khalid Abul- Huda to Lord F. Plumer, 26 April 1928

وانظر. علي محافظة: الفكر السياسي في الأردن، ج ٢، ص ٢٣٦.

٨٠. خلة: المرجع السابق، ص ص ٢٠٣ - ٢٠٤. وانظر الماضي وموسى: المرجع السابق، ص ٣٤١. وانظر علي محافظة: العلاقات الأردنية البريطانية، ص ٨٢.

John Bagot Glubb: The Story of the Arab Legion, (London: Hodder and Stoughton, 1959) , P. 231

٨٢. خلة: المرجع السابق، ص ٢٠٤. تيسير ظبيان: الملك عبدالله كما عرفته، (عمان: المطبعة الوطنية، ١٩٦٧م)، ص ٢١٦. وانظر. علي محافظة: العلاقات الأردنية البريطانية، ص ٨٢.

٨٣. خلة: المرجع السابق، ص ٢٠٥-٢٠٦، الماضي وموسى: المرجع السابق، ص ٣٥٢.
٨٤. الجريدة الرسمية لإمارة شرقي الأردن، ع ٤٤٢، ٢٢ تموز ١٩٣٤م، وانظر: الماضي وموسى: المرجع السابق، ص ص ٣٥٣-٣٥٤. وانظر.

.shwadran: Op. Cit; P. 183

٨٥. علي محافظة: العلاقات الأردنية البريطانية، ص ٨٥. الماضي وموسى: المرجع السابق، ص ص ٣٥٦-٣٥٩. وانظر. علي محافظة: تاريخ الأردن المعاصر، ص ١٠١.

٨٦. ابن الحسين: الآثار الكاملة، ص ١٨٣.

٨٧. خلة: المرجع السابق، ص ٢٠٧.

٨٨. جريدة فلسطين، ١١ آذار ١٩٣٩م. وانظر. موسى: إمارة شرقي الأردن، ص ص ٢٢٢-٢٢٣. وعلي محافظة: العلاقات الأردنية البريطانية، ص ٨٦. وانظر.

.Abidi: Op. Cit;, P. 11

٨٩. انظر التعديلات على القانون الأساسي في مجموعة القوانين والأنظمة الأردنية ١٩١٨-١٩٤٦م، القانون رقم ١٩ لعام ١٩٣٩م.

٩٠. خلة: المرجع السابق، ص ٢٠٩.

.Vatikiotis: Op. Cit; P. 49.٩١

وانظر. خلة: المرجع السابق، ص ٢١٠. وعلي محافظة: الفكر السياسي في الأردن، ج ٢،

ص ٥٨٢.

٩٢. موسى: إمارة شرقي الأردن، ص ٢٩٠.

.Abidi: Op. Cit; P. 11.٩٣

وانظر. محمد محافظة: المرجع السابق، ص ١٦

المصادر والمراجع:

أولاً- المصادر والمراجع العربية:

الكتب العربية:

١. ابن الحسين، عبدالله: الآثار الكاملة، بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٣م.
٢. ابن الحسين، عبدالله: مذكراتي، (القدس: مطبعة بيت المقدس، ١٩٤٥م.
٣. حوراني، هاني: تاريخ الحياة النيابية في الأردن ١٩٢٩ - ١٩٥٧م، نيقوسيا: شرق برس، ١٩٨٩م.
٤. خريسات، محمد: الأردنيون والقضايا الوطنية والقومية، دراسة في الموقف الشعبي الأردني ١٩١٨ - ١٩٣٩م، عمان: وزارة الثقافة، ٢٠٠٨م.
٥. خلة، كامل محمود: التطور السياسي لشرقي الأردن، ١٩٢١ - ١٩٤٨م، طرابلس - ليبيا: المنشأة العامة للنشر والتوزيع، ١٩٨٣م.
٦. سعيد، أمين محمد: ملوك المسلمين المعاصرون ودولهم، د. م. د. نا، ١٩٣٣م.
٧. ظبيان، تيسير: الملك عبدالله كما عرفته، عمان: المطبعة الوطنية، ١٩٦٧م.
٨. العارف، عارف، مذكرات عارف العارف ١٩٢٦ - ١٩٢٩م، د. م. د. نا.
٩. عبيدات، ميسون: التطور السياسي لشرقي الأردن في عهد الإمارة ١٩٢١ - ١٩٤٦م، عمان: مطبعة الجامعة الأردنية، ١٩٩٣م.
١٠. قدورة، زاهية: تاريخ العرب الحديث، بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٧٥م.
١١. الكتاب الأسود في القضية الأردنية، القدس: مطبعة دار الأيتام الإسلامية، ١٩٢٩م.
١٢. اللصاصمة، احمدود: الحياة النيابية في المملكة الأردنية الهاشمية من ١٩٢٩ - ١٩٦٧م، دراسة تاريخية، عمان: المؤلف، ١٩٨٧م.
١٣. الماضي، منيب وموسى، سليمان: تاريخ الأردن في القرن العشرين ١٩٠٠ - ١٩٥٩م، عمان: مكتبة المحتسب، ١٩٨٨م.
١٤. مجموعة القوانين والأنظمة الأردنية ١٩١٨ - ١٩٤٦م.
١٥. محافظة، علي: العلاقات الأردنية البريطانية من تأسيس الإمارة حتى إلغاء المعاهدة ١٩٢١ - ١٩٥٧م، بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٣م.

١٦. محافظة، علي: الفكر السياسي في الأردن منذ بداية الثورة العربية الكبرى وحتى نهاية عهد الإمارة ١٩١٦ - ١٩٤٦ م، ج ١، ط ١، عمان: مركز الكتب الأردني، ١٩٩٠ م
١٧. محافظة، علي: الفكر السياسي في الأردن، وثائق ونصوص ١٩١٦ - ١٩٤٦ م، ج ٢، ط ١، (عمان: مركز الكتب الأردني، ١٩٩٠ م.
١٨. محافظة، علي: تاريخ الأردن المعاصر، عهد الإمارة ١٩٢١ - ١٩٤٦ م، عمان: مركز الكتب الأردني، ١٩٨٩ م.
١٩. محافظة، محمد: إمارة شرقي الأردن، نشأتها وتطورها في ربع قرن ١٩٢١ - ١٩٤٦ م، عمان: دار الفرقان، ١٩٩٠ م
٢٠. محافظة، محمد: إمارة شرقي الأردن، نشأتها وتطورها في ربع قرن ١٩٢١ - ١٩٤٦ م، الطبعة الأولى، عمان: دار الفرقان للنشر، ١٩٩٠ م.
٢١. مراد، خليل علي وآخرون: دراسات في التاريخ الأوربي الحديث والمعاصر، الموصل: جامعة الموصل، ١٩٨٨ م.
٢٢. موسى، سليمان: إمارة شرقي الأردن، نشأتها وتطورها في ربع قرن ١٩٢١ - ١٩٤٦ م، عمان: لجنة تأريخ الأردن، ١٩٩٠ م.
٢٣. موسى، سليمان: تأسيس الإمارة الأردنية ١٩٢١ - ١٩٢٥ م، دراسة وثائقية، الطبعة الثالثة، عمان: مكتبة المحتسب، ١٩٨٩ م.

الصحف الأردنية والعربية:

١. صحيفة الشرق العربي (الجريدة الرسمية لإمارة شرقي الأردن) ع ١ ٢٨ أيار ١٩٢٣ م. ع ١٨٨
٢. الجريدة الرسمية لإمارة شرقي الأردن. الأعداد: ع ١٩٩، ١٥ آب ١٩٢٨ م. ع ٤٤٢، ٢٢ تموز ١٩٣٤ م.
٣. صحيفة الكرمل - حيفا، ع ١٢٤٤، ٧ / تشرين الثاني ١٩٢٧ م. ع ١٢٩٨، ٥ / ٨ / ١٩٢٨ م. ١٢ كانون الأول ١٩٢٩ م. ٧ حزيران ١٩٣٠ م. ٢١ آذار ١٩٣٢ م.
٤. صحيفة فلسطين - يافا - ٧ حزيران ١٩٢٨ م. ١٩ تشرين الأول ١٩٢٨ م، ٢٨ أيار ١٩٢٩ م، ١١ آذار ١٩٣٩ م.
٥. صحيفة الجامعة العربية - القدس، ع ١٣٧، ٤ نيسان ١٩٢٨ م. ع ١٤٠، ٧ حزيران ١٩٢٨ م. ع ٣٨٣، ٣١ نيسان ١٩٣٠ م. ٨ حزيران ١٩٣٣ م.

ثانياً المصادر والمراجع الأجنبية:

أولاً- الوثائق:

١. وثائق وزارة الخارجية البريطانية (Foreign Office) ، ووثائق وزارة المستعمرات البريطانية (Colonial Office) ، المنشورة في:

- *Records Of Jordan 1919- 1965, Vol. 3: 1927- 1932. Edited by Jane Priestland, Oxford: Archieve Edition, 1996.*
- *Ruling Families Of Arabia, Vols. 1+2, Edited by L. Rush, Oxford: Archieve Edition, 1991.*

وتشمل الملفات الآتية:

1. *F. O 371/ 6343, Account of three conversations held at Government House, Jerusalem, March 192; Letters from Mr. W. S Churchill to General Gouraud, 31 March, and to Sir Herbert Samuel, 2 April 1921.*
2. *F. O 371/ 13024, Sir L. Oliphant to Sir W. Tyrrell, 25 January 1928.*
3. *F. O 371/ 13025, Agreement between TransJordan and United Kingdom, 20 February 1928.*
4. *F. O 371/ 12272. Lord F. Plumer to Secretary of State for the Colonies, 17 October 1927*
5. *C. O 733/ 2) , Extracts from report on political situation in Transjordan, March 1921*
6. *C. O 831/ 1/ 4 Agreement of 20 February 1928 From the point of view of the covenant*
7. *C. O 831/ 10/ 11, Translation of Letter from Hassan Khalid Abul- Huda to Lord F. Plumer, 26 April 1928*
8. *C. O 831/ 1/ 5, Transjordan Organic Law, 1 March 1928*

ثانياً الكتب الأجنبية:

1. *Abidi, Aqil Hyder: Jordan, A political study 1948- 1957, New Delhi: Indian School of International Studies, 1965.*
2. *Abu Nowar, Ma'an: The History of the Hashemite Kingdom of Jordan, Vol. 2, The development of Trans- Jordan 1929- 1939, Amman: The Author, 1997.*

3. Aruri, Naseer H. *Jordan, A Study in Political development 1921- 1965, Netherland: Martins Nijhoff, 1972.*
4. Drummond, Eric: *Ten Years Of World Co- Operation, Geneva: Secretariat Of The League On Nations, 1930.*
5. Glubb, John Bagot: *The Story of the Arab Legion, London: Hodder and Stoughton, 1959.*
6. Gubser, Peter: *Jordan, Crossroads of Middle East events, London: Croom Helm, 1983.*
7. Harris, George L.: *Jordan, its people, its society, its culture, New York: Grove Press, inc, 1958.*
8. Kohn, Hans: *Nationalism and Imperialism in the Hither East, New York: Howard Fertig, 1969.*
9. Rinehart, Robert: «Historical setting» IN: *Jordan a country study, Edited by: Richard F. Nyrop, Washington D. C: The American University, 1980.*
10. Robins, Philip: *A History of Jordan, Cambridge: Cambridge Univ. Press, 2004.*
11. Salibi, Kamal: *The Modern History Of Jordan, London & New York: I. B. Tauris &Co Ltd. , 1993.*
12. Shlaim, Avi: *The Politics of partition 1921- 1951, King Abdullah, the Zionists, and Palestine, Oxford: Oxford Univ. Press, 1998.*
13. Shwadran, Benjamin: *Jordan, A State of Tension, New York: Council for Middle Eastern Affairs Press, 1959.*
14. Vatikiotis, P. J.: *Politics and the military in Jordan, A study of the Arab legion 1921- 1957, New York: Frederick A. Praeger, 1967.*
15. Wilson, Mary: *King Abdullah, Britain and the making of Jordan, Cambridge: Cambridge Univ. Press, 1987.*